50

2023

# الفصل الأول

## تطورات السوق النفطية العالمية وانعكاساتها على الدول الأعضاء

# التطورات الدولية في مجال النفط والطاقة

## الفصل الأول
## تطورات السوق النفطية العالمية وانعكاساتها على الدول الأعضاء

### تمهيد

شهدت السوق النفطية العالمية تقلبات ملحوظة خلال عام 2023، متأثرة بالعديد من العوامل، بما في ذلك التعافي البطيء وغير المتوازن للاقتصادات العالمية من أثر تداعيات جائحة كورونا والأزمة الروسية الأوكرانية، فضلاً عن الاضطرابات الحادة في القطاع المصرفي الأمريكي، وحالة عدم اليقين المرتبطة بالسياسات النقدية، حيث واصلت البنوك المركزية تشديد تلك السياسات خلال النصف الأول من العام، قبل أن تتخذ قرارات أقل تشدداً، مع توقع خفض أسعار الفائدة خلال عام 2024، مما كان له دور في تسجيل الدولار الأمريكي لأول خسارة سنوية له مُنذ عام 2020.

كما أثر تصاعد الاضطرابات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط خلال الربع الرابع من عام 2023 سلباً على سلاسل الإمدادات وحركة التجارة العالمية. وعلى الجانب الإيجابي، كان لإنهاء سياسة Zero Covid في الصين، دوراً رئيسياً في ارتفاع الطلب العالمي على النفط ليصل إلى مستوى قياسي جديد بلغ حوالي 102.1 مليون برميل/يوم.

وفي إطار استمرار الجهود المبذولة نحو تحقيق الاستقرار والتوازن في السوق النفطية العالمية، وتماشياً مع النهج الناجح المتمثل في اتخاذ اجراءات استباقية، اتخذت مجموعة **دول أوبك+** عدد من القرارات الهامة التي ساهمت بشكل كبير في الحد من التأثير السلبي للتقلبات على السوق النفطية العالمية. يذكر في هذا السياق، أن امدادات دول أوبك من النفط الخام والنفوط غير التقليدية انخفضت في عام 2023 بحوالي 0.7 مليون برميل/يوم مقارنة بعام 2022 مسجلة 33.6 مليون برميل/يوم،

بينما ارتفعت الامدادات من الدول المنتجة من خارجها بحوالي 2.1 مليون برميل/يوم لتصل إلى نحو 67.9 مليون برميل/يوم.

وبشكل عام، تُظهر البيانات الأولية لموازنة الطلب والعرض العالمي من النفط الخام في عام 2023 عجزاً قدره حوالي 640 ألف برميل/يوم، مقارنة بالفائض المحقق في عام 2022 والبالغ حوالي 410 ألف برميل/يوم.

وقد انخفضت المعدلات السنوية لأسعار النفط الخام العالمية في عام 2023 مقارنة بالعام السابق، مسجلة أول خسائر لها منذ عام 2020، ليصل متوسط سلة خامات أوبك إلى نحو 83 دولار للبرميل.

ويسلط الجزء الأول من الفصل الأول من التقرير الضوء على المعالم الأساسية للسوق النفطية والعوامل الرئيسية المؤثرة فيها وانعكاساتها على قيمة الصادرات النفطية للدول الأعضاء، كما يستعرض الجزء الثاني من الفصل التطورات في استهلاك النفط والطاقة في الدول الأعضاء.

## أولاً: التطورات الرئيسية في سوق النفط العالمية لعام 2023 والعوامل المؤثرة عليها.

تستعرض الفقرات أدناه بشيء من التفصيل بعض الجوانب المتعلقة بكافة التطورات الرئيسية التي شهدتها سوق النفط العالمية في عام 2023، وعلى وجه الخصوص الإمدادات النفطية، والطلب العالمي على النفط، واتجاهات الأسعار، وحركة المخزونات النفطية العالمية، وانعكاس ذلك على قيمة الصادرات النفطية للدول الأعضاء.

### 1. الإمدادات

شهد إجمالي الإمدادات النفطية العالمية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي) في عام 2023، ارتفاعاً بنحو 1.4 مليون برميل/ يوم، أي بنسبة 1.4% مقارنة بالعام السابق ليصل إلى مستوى قياسي جديد بلغ حوالي 101.5 مليون برميل/ يوم، كما يوضح الجدول (1-1) والشكل (1-1).

**الجدول 1-1**
**إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، الاجمالي والتغير السنوي**
**2023 - 2019**
**(مليون برميل/ يوم)**

| | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | *2023 |
|---|---|---|---|---|---|
| **إجمالي الامدادات** | | | | | |
| | | | | | |
| دول أوبك ** | 34.6 | 30.9 | 31.6 | 34.3 | 33.6 |
| دول خارج أوبك | 65.6 | 63.1 | 63.9 | 65.8 | 67.9 |
| **العالم** | **100.2** | **94.0** | **95.5** | **100.1** | **101.5** |
| | | | | | |
| **التغير (مليون برميل / يوم)** | | | | | |
| | | | | | |
| دول أوبك ** | (2.1) | (3.7) | 0.7 | 2.6 | (0.7) |
| دول خارج أوبك | 2.2 | (2.5) | 0.8 | 1.9 | 2.1 |
| **العالم** | **0.1** | **(6.2)** | **1.5** | **4.5** | **1.4** |
| | | | | | |
| **التغير (%)** | | | | | |
| | | | | | |
| دول أوبك ** | (5.6) | (10.6) | 2.4 | 8.3 | (2.0) |
| دول خارج أوبك | 3.5 | (3.8) | 1.3 | 3.0 | 3.2 |
| **العالم** | **0.1** | **(6.2)** | **1.6** | **4.8** | **1.4** |

* بيانات تقديرية.
** تشمل بيانات أنجولا التي أعلنت انسحابها من منظمة أوبك في نهاية عام 2023.

**ملاحظات:**
الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

**المصدر:**
- منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).

**الشكل (1-1)**
**إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، 2019 – 2023**
**(مليون برميل/يوم)**

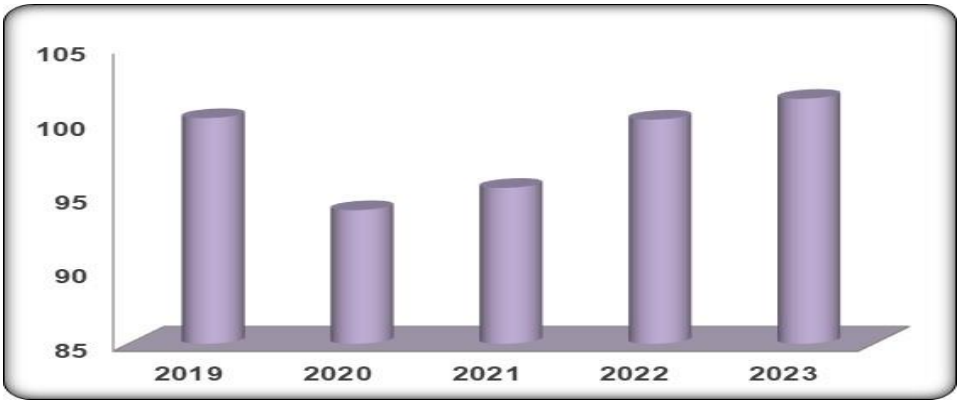


**المصدر:** الجدول (1-1) .

وفيما يتعلق بتطور الإمدادات النفطية على مستوى الربع السنوي، شهد الربع الأول من عام 2023 ارتفاع تلك الإمدادات بحوالي 600 ألف برميل/ يوم مقارنة بالربع الرابع من عام 2022 لتصل إلى نحو 102 مليون برميل/ يوم، ثم انخفضت بنحو 600 ألف برميل/يوم خلال الربع الثاني لتصل إلى 101.4 مليون برميل/ يوم، وواصلت انخفاضها خلال الربع الثالث إلى نحو 101.3 مليون برميل/يوم، قبل أن تسجل ارتفاعاً طفيفاً بلغ نحو 40 ألف برميل/يوم خلال الربع الأخير من عام 2023، كما يوضح الشكل (1 – 2).

**الشكل (1 – 2)**
**التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، 2023**
**(مليون برميل/يوم)**

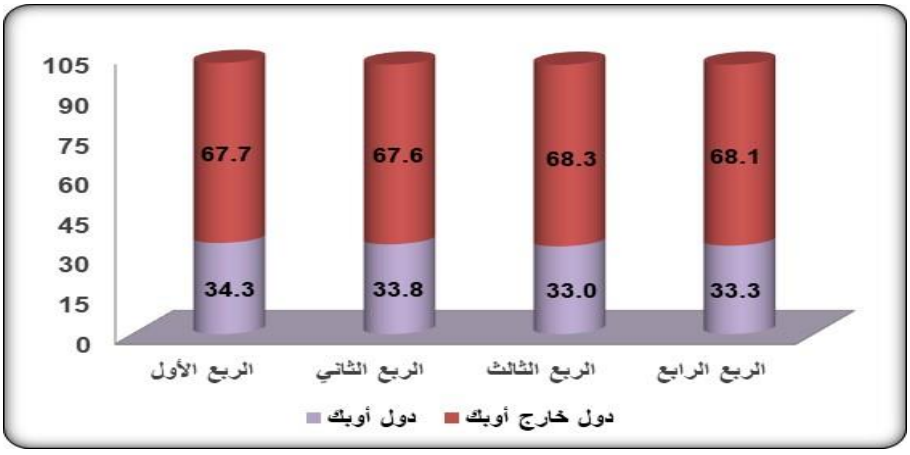


**المصدر:** التقرير الشهري لمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) – أعداد مختلفة.

## 1-1 إمدادات دول أوبك

انخفضت الإمدادات النفطية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي) لدول أوبك خلال عام 2023 بنحو 700 ألف برميل/يوم أو بنسبة 2% مقارنة بالعام السابق لتصل إلى حوالي 33.6 مليون برميل/يوم، لتنخفض بذلك حصة دول أوبك من إجمالي الإمدادات النفطية العالمية من حوالي 34.2% في عام 2022 إلى 33.1% في عام 2023، كما يوضح الجدول (1-1) أعلاه.

والجدير بالذكر، أن امدادات أوبك من النفط الخام قد انخفضت من حوالي 28.9 مليون برميل/يوم عام 2022 لتصل إلى حوالي 28.12 مليون برميل/يوم عام 2023. بينما ارتفعت إمدادات دول أوبك من سوائل الغاز الطبيعي والنفوط غير التقليدية بنحو 50 ألف برميل/يوم لتصل إلى 5.44 مليون برميل/يوم عام 2023.

وعلى المستوى الربع السنوي، انخفضت إمدادات أوبك من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي خلال الربع الأول من عام 2023 بنحو 270 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع الرابع من العام السابق لتصل إلى 34.3 مليون برميل/يوم، تزامناً مع قرار **مجموعة دول أوبك+** بتعديل مستوى إنتاجها الشهري المستهدف بالخفض بمقدار 2 مليون برميل/يوم من مستوى إنتاج أغسطس 2022. وواصلت إمدادات أوبك النفطية انخفاضها خلال الربع الثاني بمقدار 511 ألف برميل/يوم على خلفية قرار خفض الإنتاج المعلن من بعض **دول أوبك+** خلال الفترة (مايو – ديسمبر) 2023 البالغ إجماليه نحو 1.7 مليون برميل/يوم. ثم انخفضت إمدادات أوبك خلال الربع الثالث بمقدار 754 ألف ب/ي نتيجة إجراء المملكة العربية السعودية خفض إضافي طوعي على إنتاجها بلغ مقداره 1 مليون برميل/يوم، وإجراء الجزائر خفض إضافي طوعي مقداره 20 ألف برميل/يوم خلال شهر أغسطس، فضلاً عن تراجع إنتاج ليبيا نتيجة الإغلاق المؤقت لحقلي الشرارة والفيل النفطيين، وانخفاض إنتاج كل من الكويت والإمارات العربية المتحدة. يأتي ذلك قبل أن تشهد إمدادات دول أوبك النفطية ارتفاعاً بلغ مقداره 264 ألف برميل/يوم خلال الربع الرابع 2023، لتصل إلى حوالي 33.3 مليون برميل/يوم، بدعم رئيسي من ارتفاع انتاج نيجيريا، وإيران التي لا يشملها اتفاق أوبك+.

هذا وقد بذلت الدول الأعضاء في منظمة أوبك جهوداً مكثفة بغية الحفاظ على توازن واستقرار السوق النفطية العالمية ودعم الاقتصاد العالمي، لاسيما في ظل الاضطرابات الجيوسياسية وحالة عدم اليقين المحيطة بآفاق الاقتصاد العالمي التي كان لها دوراً في حدوث التقلبات التي شهدتها السوق النفطية العالمية.

وفي هذا الشأن، عقدت منظمة أوبك عدة اجتماعات خلال عام 2023 شملت، اجتماعان وزاريان، وسبعة اجتماعات مع الدول المنتجة للنفط من خارج المنظمة في إطار مجموعة أوبك+، وقد تم إتخاذ العديد من الاجراءات التي ساهمت في تحقيق توازن واستقرار السوق النفطية، وفي أدناه بعض التفاصيل حول تلك الاجتماعات:

- أعلن بعض أعضاء مجموعة دول أوبك+ عن إجراء خفض إضافي طوعي في إنتاج النفط يبلغ إجماليه نحو 1.7 مليون برميل/يوم، ابتداء من شهر مايو 2023 وحتى نهاية عام 2023. وجاء ذلك في بيانات رسمية منفصلة صادرة عن تلك الدول، تم تأكيدها خلال الاجتماع الثامن والأربعون للجنة المراقبة الوزارية المشتركة لدول أوبك+ الذي عُقد في أبريل 2023، وهو إجراء احترازي يهدف إلى دعم استقرار سوق النفط. يأتي ذلك بالإضافة إلى خفض الإنتاج البالغ 2 مليون برميل/يوم من مستوى إنتاج أغسطس 2022 والمتفق عليه في الاجتماع الوزاري رقم "33" لدول أوبك+ الذي عُقد في أكتوبر 2022. ومن جانبها أعلنت روسيا تمديد قرار خفض صادراتها النفطية بمقدار 500 ألف برميل/يوم والذي بدأ فعلياً في شهر مارس 2023[1]. وفقاً للتوزيع المفصل في الجدول (1 - 2) الموضح أدناه.

**الجدول 1-2**
**الإنتاج الشهري المستهدف لدول أوبك+ خلال الفترة (مايو – ديسمبر 2023)**
**(ألف برميل/يوم)**

| | الإنتاج المرجعي – أغسطس 2022 | التخفيضات المتفق عليها - أكتوبر 2022 | التخفيضات الطوعية – أبريل 2023 | الإنتاج الشهري المستهدف |
|---|---|---|---|---|
| السعودية | 11004 | -526 | -500 | 9978 |
| العراق | 4651 | -220 | -211 | 4220 |
| الإمارات | 3179 | -160 | -144 | 2875 |
| الكويت | 2811 | -135 | -128 | 2548 |
| نيجيريا | 1826 | -84 | | 1742 |
| أنجولا | 1525 | -70 | | 1455 |
| الجزائر | 1055 | -48 | -48 | 959 |
| الكونغو | 325 | -15 | | 310 |
| الجابون | 186 | -9 | -8 | 169 |
| غينيا الاستوائية | 127 | -6 | | 121 |
| **دول أوبك-10** | **26689** | **-1273** | **-1039** | **24377** |
| روسيا | 11004 | -526 | -500 | 9978 |
| المكسيك | 1753 | | | 1753 |
| كازاخستان | 1706 | -78 | -78 | 1550 |
| عُمان | 881 | -40 | -40 | 801 |
| أذربيجان | 717 | -33 | | 684 |
| ماليزيا | 594 | -27 | | 567 |
| البحرين | 205 | -9 | | 196 |
| جنوب السودان | 130 | -6 | | 124 |
| برونوي | 102 | -5 | | 97 |
| السودان | 75 | -3 | | 72 |
| **دول خارج اوبك** | **17167** | **-727** | **-618** | **15822** |
| **إجمالي دول أوبك+** | **43856** | **-2000** | **-1657** | **40199** |

**المصدر:** منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).

- اتخذت مجموعة دول أوبك+ عدة قرارات خلال اجتماعها الوزاري رقم "35" الذي عُقد في شهر يونيو 2023، من أهمها:

**أولاً،** تعديل المستوى الإجمالي لإنتاج مجموعة دول أوبك+ من النفط الخام إلى 40.46 مليون برميل/ يوم، اعتباراً من 1 يناير 2024 حتى 31 ديسمبر 2024، وفقاً للتوزيع المفصل في الجدول (1 - 3) الموضح أدناه.

**ثانياً،** ستخضع جميع دول مجموعة أوبك+ بحلول نهاية يونيو 2024 لتقييم من قبل ثلاثة مصادر مستقلة متخصصة في مصادر النفط وهي كل من:

(IHS و Wood Mackenzie و Rystad Energy)، من أجل تحديد القدرات الإنتاجية للدول، لاستخدامها كمستويات إنتاج مرجعية في عام 2025.

**ثالثاً**، عقد الاجتماع الوزاري لمجموعة دول أوبك+ كل ستة أشهر، تزامناً مع الاجتماعات العادية لمؤتمر منظمة أوبك.

**رابعاً**، منح لجنة المراقبة الوزارية المشتركة سلطة عقد اجتماعات إضافية، أو طلب اجتماع وزاري لمجموعة دول أوبك+ في أي وقت لمعالجة تطورات سوق النفط العالمية، كلما اقتضت الضرورة.

**الجدول 1-3**
**مستوى إنتاج دول أوبك+ المستهدف حتى نهاية ديسمبر 2024**
**(ألف برميل/يوم)**

| دول أوبك - 10 | | دول خارج أوبك | |
|---|---|---|---|
| السعودية | 10478 | روسيا* | 9828 |
| العراق | 4431 | المكسيك | 1753 |
| الإمارات | 3219 | كازاخستان | 1628 |
| الكويت | 2676 | عُمان | 841 |
| نيجيريا | 1380 | أذربيجان | 551 |
| أنجولا | 1280 | ماليزيا | 401 |
| الجزائر | 1007 | البحرين | 196 |
| الكونغو | 276 | جنوب السودان | 124 |
| الجابون | 177 | برونوي | 83 |
| غينيا الاستوائية | 70 | السودان | 64 |
| **دول أوبك – 10** | **24994** | **دول خارج أوبك** | **15469** |
| **إجمالي دول أوبك+** | | **40463** | |

* مستوى الإنتاج لشهر فبراير 2023.

**المصدر:** منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).

- أعلنت رسمياً كل من السعودية والعراق والامارات والكويت والجزائر والجابون وروسيا وكازاخستان وعُمان عن تمديد الخفض الإضافي الطوعي المعلن في شهر أبريل 2023 حتى نهاية عام 2024.

- أعلنت السعودية عن إجراء خفض إضافي طوعي جديد مقداره 1 مليون ب/ي ابتداء من شهر يوليو 2023، لمدة شهر واحد قابل للتجديد، ليصبح إنتاج السعودية 9 مليون ب/ي (بإجمالي خفض إضافي طوعي يبلغ 1.5 مليون ب/ي)، بهدف تعزيز الجهود الاحترازية التي يبذلها مجموعة أوبك+ لدعم استقرار وتوازن سوق النفط العالمية. ثم قامت المملكة العربية السعودية بتمديد الخفض الإضافي الطوعي البالغ 1 مليون برميل/يوم حتى نهاية الربع الأول من عام 2024، كما هو موضح أدناه.

- واستناداً إلى أحدث بيانات المصادر الثانوية، تمت مراجعة إنتاج روسيا من النفط الخام لشهر فبراير 2023 ليصل إلى 9.949 مليون ب/ي، وسيعتبر هذا بمثابة الإنتاج المطلوب لروسيا للفترة من يناير 2024 إلى ديسمبر 2024.
- أعلنت دول أوبك+ خلال اجتماعها الوزاري رقم "36" الذي عُقد في نوفمبر 2023، أنه تم الانتهاء من التقييم لمستوى الإنتاج لعام 2024 الذي يمكن أن تحققه كل من الكونغو ونيجيريا وأنجولا التي أعلنت انسحابها من منظمة أوبك في نهاية عام 2023، على النحو التالي: 277 ألف برميل/يوم، 1.5 مليون برميل/يوم، 1.110 مليون برميل/يوم على التوالي.

كما نوهت منظمة أوبك إلى إعلان العديد من دول أوبك+ عن تخفيضات طوعية إضافية يبلغ إجماليها نحو 2.2 مليون برميل/يوم اعتباراً من 1 يناير وحتى نهاية مارس 2024، بهدف دعم استقرار وتوازن أسواق النفط. ويتم احتساب هذه التخفيضات الطوعية من مستوى الإنتاج المطلوب لعام 2024 وفقاً للاجتماع الوزاري رقم "35" لدول أوبك+، بالإضافة إلى التخفيضات الطوعية المعلن عنها في أبريل 2023 وتم تمديدها لاحقاً حتى نهاية عام 2024، وفقاً للتوزيع المفصل في الجدول (1 - 4) الموضح أدناه.

وتم الإعلان عن هذه التخفيضات الطوعية الإضافية من قبل كل من: السعودية (1 مليون ب/ي)، والعراق (223 ألف ب/ي)، والإمارات (163 ألف ب/ي)، والكويت (135 ألف ب/ي)، وكازاخستان (82 ألف ب/ي)، والجزائر (51 ألف ب/ي)، وعمان (42 ألف ب/ي). إضافة إلى الخفض الطوعي الذي أعلنته روسيا بمقدار 500 ألف ب/ي يشمل (300 ألف ب/ي من النفط الخام و200 ألف ب/ي من المنتجات المكررة).

ومن أجل دعم استقرار السوق النفطية، سيتم بعد ذلك إعادة هذه التخفيضات الطوعية تدريجياً وفقاً للظروف السائدة في السوق النفطية.

**الجدول 1-4**
**الإنتاج الشهري المستهدف لدول أوبك+ خلال الربع الأول 2024، (ألف برميل/يوم)**

| | مستوى الانتاج خلال عام 2024 | التخفيضات الطوعية في أبريل 2023 | التخفيضات الإضافية الطوعية في نوفمبر 2023 | مستوى الانتاج خلال الربع الأول 2024 |
|---|---|---|---|---|
| السعودية | 10478 | -500 | -1000 | 8978 |
| العراق | 4431 | -211 | -223 | 3997 |
| الإمارات | 3219 | -144 | -163 | 2912 |
| الكويت | 2676 | -128 | -135 | 2413 |
| نيجيريا | 1500 | | | 1500 |
| الجزائر | 1007 | -48 | -51 | 908 |
| الكونغو | 277 | | | 277 |
| الجابون | 177 | -8 | | 169 |
| غينيا الاستوائية | 70 | | | 70 |
| **دول أوبك-9** | **23835** | **-1039** | **-1572** | **21224** |
| روسيا | 9949 | -500 | -500 | 9449 |
| المكسيك | 1753 | | | 1753 |
| كازاخستان | 1628 | -78 | -82 | 1468 |
| عُمان | 841 | -40 | -42 | 759 |
| أذربيجان | 551 | | | 551 |
| ماليزيا | 401 | | | 401 |
| البحرين | 196 | | | 196 |
| جنوب السودان | 124 | | | 124 |
| برونوي | 83 | | | 83 |
| السودان | 64 | | | 64 |
| **دول خارج اوبك** | **15590** | **-618** | **-624** | **14848** |
| **إجمالي دول أوبك+** | **39425** | **-1657** | **-2196** | **36072** |

**المصدر:** منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).

- نوهت منظمة أوبك في الثالث من مارس 2024 إلى إعلان العديد من دول أوبك+ تمديد تخفيضات الإنتاج الطوعية الإضافية البالغ إجماليها حوالي 2.2 مليون ب/ي خلال الربع الثاني من عام 2024، بهدف دعم استقرار وتوازن أسواق النفط.
- قررت دول أوبك+ خلال الاجتماع الوزاري رقم "37" الذي عقد في الثاني من يونيو 2024، تمديد التخفيضات الإضافية الطوعية المعلن عنها في أبريل 2023، والبالغة 1.65 مليون ب/ي حتى نهاية ديسمبر 2025. وتمديد التخفيضات الإضافية الطوعية البالغة 2.2 مليون ب/ي حتى سبتمبر 2024، قبل أن يتم إلغاء هذه التخفيضات بشكل تدريجي متساوي على أساس شهري حتى نهاية سبتمبر 2025، ويمكن ايقاف الزيادة الشهرية أو عكسها وفقاً لظروف السوق النفطية.

## 2-1 إمدادات دول خارج أوبك

بلغ إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خلال عام 2023 نحو 67.9 مليون برميل/ يوم، بارتفاع بلغ 2.1 مليون برميل/ يوم أي بنسبة 3.2% مقارنة بعام 2022، كما يتضح من الجدول (1-1).

ويعزى ذلك الارتفاع بشكل رئيسي إلى زيادة الإمدادات النفطية من الولايات المتحدة الأمريكية ودول أمريكا الجنوبية. هذا وقد ارتفع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية بنحو 1.5 مليون برميل/يوم مقارنة بعام 2022 ليصل إلى 20.8 مليون برميل/يوم، تزامناً مع توجه شركات الطاقة الأمريكية لرفع إنتاجها من النفط لتجنب نقص الإمدادات وارتفاع الأسعار المحلية الذي سببته الأزمة الروسية الأوكرانية خلال العام الماضي، والزيادة الملحوظة في عمليات الإندماج والاستحواذ بين هذه الشركات بسبب اقتصاديات الحجم مما ساهم في جني المزيد من الأرباح من إنتاج النفط، فضلاً عن تعزيز كفاءة عمليات الحفر من خلال التركيز على المواقع الأكثر احتمالاً لتواجد النفط بها وحفر آبار أفقية أطول لزيادة الاتصال بالصخور الحاملة للنفط الخام وهو ما كان له دور في الحد من التأثير السلبي لتراجع عدد الحفارات العاملة بنسبة 19.5% خلال عام 2023 ليصل إجماليها في نهاية شهر ديسمبر إلى 500 حفارة وفقاً لبيانات شركة Baker Hughes.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية قد سجل مستوى قياسي جديد بلغ 13.3 مليون برميل/يوم خلال الأسبوع المنتهي في 22 ديسمبر 2023، وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

ومن جانب آخر، يذكر أن انتاج النفط الخام الأمريكي قد تأثر سلباً خلال عام 2023 بانخفاض أسعار النفط، وقيود الطاقة التكريرية، واستمرار توجه منتجي النفط الأمريكي نحو استخدام رأس المال لزيادة توزيعات الأرباح وإعادة شراء الأسهم بدلاً من الاستثمار في إنتاج جديد، مع تركيزهم على تأمين المعدات والعمالة المحدودة استجابة لمعدل التضخم المرتفع وما يرتبط به من زيادة ملحوظة في تكاليف التشغيل وزيادة الضغط على سلاسل التوريد لحقول النفط.

كما ارتفعت الإمدادات النفطية لدول أمريكا الجنوبية خلال عام 2023 بنحو 590 ألف برميل/ي مقارنة بالعام السابق لتصل إلى 6.9 مليون ب/ي، ويعزى ذلك إلى ارتفاع الإمدادات في البرازيل بدعم من زيادة الإنتاج من منصة FPSO P-71 في حقل Itapu النفطي، وبدء الإنتاج من بعض الحقول الجديدة، وانتعاش الإنتاج من منطقة ما قبل الملح "Pre – salt"، وزيادة كفاءة الإنتاج في المنصات، وانخفاض عمليات الصيانة، ليصل إجمالي تلك الإمدادات إلى مستوى قياسي جديد بلغ حوالي 4.4 مليون برميل/يوم خلال شهر نوفمبر 2023. يأتي ذلك إلى جانب ارتفاع إمدادات النفط الخام من غويانا لتصل إلى مستوى 500 ألف برميل/يوم في نهاية شهر نوفمبر، بدعم رئيسي من بدء الإنتاج من مشروع Payara.

أما فيما يخص الإمدادات النفطية الروسية، فقد انخفضت بنحو 250 ألف برميل/يوم، متأثرة بدخول الحظر الأوروبي على صادرات المنتجات النفطية الروسية المنقولة بحراً حيز التنفيذ في فبراير 2023، وقيام مجموعة دول أوبك+ بخفض مستوى إنتاجها، فضلاً عن قرار روسيا إجراء خفض إضافي طوعي على إنتاجها من النفط وخفض صادراتها النفطية.

### 1-2-1 إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري

ارتفع متوسط الإنتاج الأمريكي من النفط الصخري خلال عام 2023 بنحو 730 ألف برميل/يوم أو بنسبة 8.3% مقارنة بمستويات العام السابق ليصل إلى أعلى مستوى له على الإطلاق وهو حوالي 9.5 مليون برميل/يوم، أي ما يشكل 73.6% من إجمالي متوسط إنتاج النفط الخام الأمريكي الذي بلغ نحو 12.9 مليون برميل/يوم في عام 2023، وفقاً للتقديرات الأولية لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

هذا وقد كان استمرار التزام غالبية الشركات المنتجة بالانضباط الرأسمالي وتخفيض الديون وسداد مستحقات المساهمين، مع تحول التركيز للاحتفاظ بغطاء على الإنتاج، بدلاً من دعم الاستثمار في عمليات حفر جديدة، هو السبب الرئيسي الذي حد من نمو إنتاج النفط الصخري الأمريكي خلال عام 2023، حيث أصبح الحصول على رؤوس الأموال اللازمة لزيادة عمليات الحفر مشكلة حقيقية تواجه

شركات النفط الأمريكية وتمثل أحد العوائق الأساسية لنمو الإنتاج. يأتي ذلك إلى جانب عدة أسباب أخرى مثل، مستوى التضخم المرتفع – رغم تراجعه النسبي – وما يرتبط به من زيادة في تكاليف الإنتاج وصعوبة الاحتفاظ بالعمالة، مع استمرار حالة عدم اليقين المتزايدة في تلك الشركات بشأن توقعاتها.

وفيما يتعلق بالمعدل الشهري لإنتاج النفط الصخري الأمريكي، فقد استهل عام 2023، في شهر يناير عند مستوى بلغ 9.2 مليون برميل/يوم، وواصل ارتفاعه بعد ذلك (باستثناء شهري أبريل ويونيو اللذان شهدا انخفاضاً طفيفاً) ليصل في شهر سبتمبر إلى 9.7 مليون برميل/يوم وهو مستوى قياسي شهري جديد، قبل أن ينخفض بشكل طفيف بلغ 19 ألف برميل/يوم فقط خلال الفترة (أكتوبر – ديسمبر) 2023، كما يوضح الشكل (1 - 3).

**الشكل (1 - 3)**
**تطور إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري، 2019- 2023**
**(مليون برميل/يوم)**

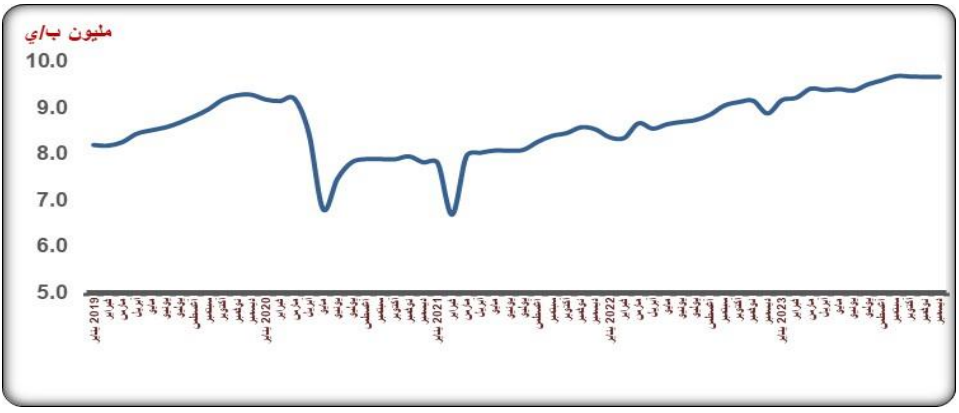


**المصدر:** قاعدة بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

ويوضح الشكل (1- 4) معدلات التغير السنوي في الإمدادات النفطية من دول أوبك، والدول المنتجة من خارجها خلال الفترة 2019- 2023.

**الشكل (1 - 4)**
**التغير السنوي في إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، 2019- 2023**
**(مليون برميل / يوم)**

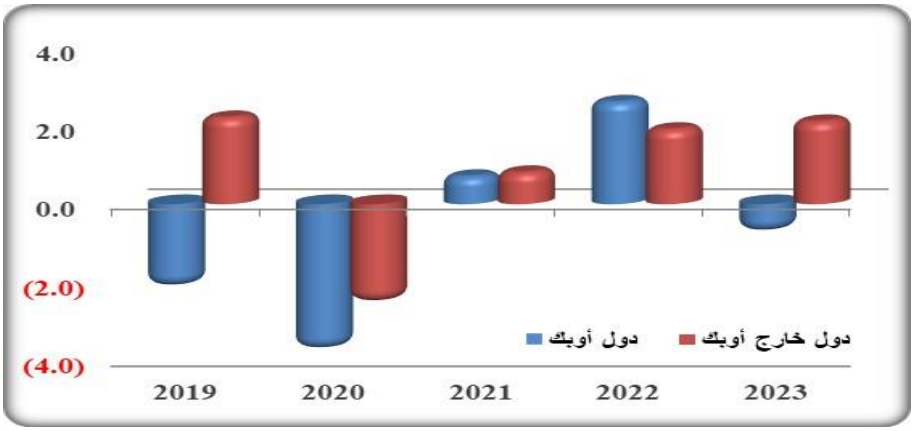


**المصدر:** الجدول (1-1).

## 2. الطلب العالمي على النفط

شهد الطلب العالمي على النفط ارتفاعاً بحوالي 2.5 مليون برميل/يوم خلال عام 2023، أي بمعدل نمو 2.5%، ليصل إلى مستوى قياسي جديد بلغ حوالي 102.1 مليون برميل/يوم. حيث ارتفع الطلب على النفط بشكل طفيف في مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال عام 2023، بمعدل نمو بلغ 0.2% فقط مقارنة بمعدل نمو بلغ 1.9% في العام السابق. بينما شهدت دول العالم الأخرى ارتفاعاً ملحوظاً في الطلب على النفط، مسجلة نمو معدله 4.6% مقارنة بمعدل نمو بلغ 3% في عام 2022. ويعزى التباين في معدل نمو الطلب على النفط ما بين المجموعات الدولية بشكل رئيسي إلى التعافي غير المتوازن لأداء اقتصاداتها من أثر تداعيات جائحة كورونا والأزمة الروسية الأوكرانية. ويوضح الجدول (1 - 5) والشكل (1 - 5) معدلات النمو السنوية في الطلب العالمي على النفط مقابل معدلات النمو في الاقتصاد العالمي للفترة (2019 – 2023).

**الجدول 1-5**
**النمو الاقتصادي والنمو في الطلب على النفط وفق المجموعات الدولية،**
**2019 - 2023**
**(%)**

| | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | *2023 |
|---|---|---|---|---|---|
| **دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**** | | | | | |
| الناتج المحلي الاجمالي | 1.8 | (3.9) | 5.7 | 2.6 | 1.6 |
| الطلب على النفط | (0.1) | (11.8) | 6.6 | 1.9 | 0.2 |
| **دول العالم الاخرى***** | | | | | |
| الناتج المحلي الاجمالي | 3.6 | (1.8) | 7.0 | 4.1 | 4.3 |
| الطلب على النفط | 2.2 | (6.5) | 6.5 | 3.0 | 4.6 |
| **إجمالي العالم** | | | | | |
| الناتج المحلي الاجمالي | **2.8** | **(2.7)** | **6.5** | **3.5** | **3.2** |
| الطلب على النفط | **1.1** | **(9.1)** | **6.6** | **2.5** | **2.5** |

* بيانات تقديرية.
**تتضمن الدول الأسيوية حديثة التصنيع وهي هونج كونج، كوريا الجنوبية، سنغافورة وتايوان فيما يخص الناتج المحلي الاجمالي .
*** تتضمن دول العالم الأخرى الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية فيما يخص الناتج المحلي الاجمالي.
**ملاحظة:**
- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.
**المصادر:**
- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك وصندوق النقد الدولي.

**الشكل (1 - 5)**
**النمو الاقتصادي العالمي والنمو في الطلب على النفط، 2019 - 2023**
**(%)**

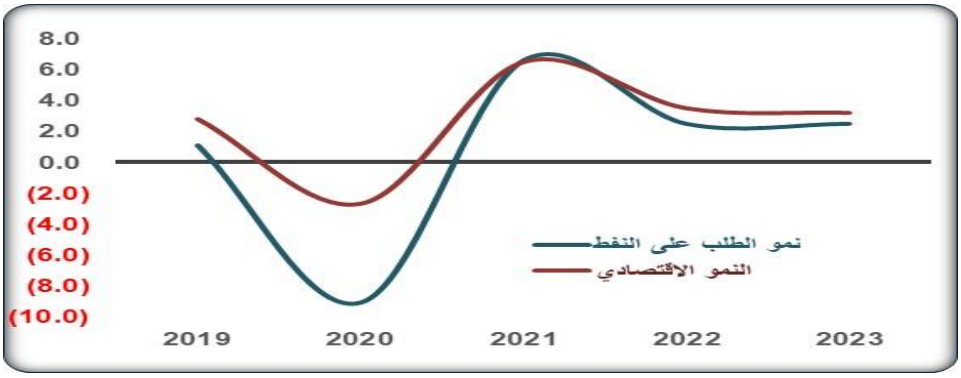


**المصدر:** الجدول (1 - 5).

وقد شهد عام 2023، تباطؤ تعافي أداء الاقتصاد العالمي، حيث ارتفع بمعدل نمو 3.2%، وهو مستوى أقل من معدل النمو المسجل في العام السابق البالغ 3.5%. كما شهد أداء الاقتصادات العالمية المختلفة تعافي غير متوازن من أثر تداعيات جائحة كورونا والأزمة الروسية الأوكرانية، ويأتي ذلك على خلفية الاضطرابات

الحادة التي شهدها القطاع المصرفي الأمريكي، وأزمة القطاع العقاري في الصين، وحالة عدم اليقين المرتبطة بالسياسات النقدية، لا سيما في ظل مواصلة البنوك المركزية تشديد تلك السياسات خلال النصف الأول من عام 2023، قبل أن تتخذ قرارات أقل تشدداً بعد ذلك، مع توقع خفض أسعار الفائدة في عام 2024. فضلاً عن التأثير السلبي الملحوظ لتصاعد الاضطرابات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط خلال الربع الرابع من عام 2023 على سلاسل الإمدادات وحركة التجارة العالمية.

وفي هذا السياق، تراجع نمو أداء الاقتصادات المتقدمة من معدل بلغ 2.6% عام 2022 إلى نمو بمعدل 1.6% عام 2023، فقد ارتفع نمو اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية إلى 2.5% مقارنة بمستوى العام السابق البالغ 1.9%، بخلاف التوقعات في بداية العام بحدوث ركود نتيجة الاضطرابات الحادة في القطاع المصرفي وأزمة رفع سقف الديون الأمريكية، وكان هذا النمو مدفوعاً بقوة الإنفاق الاستهلاكي المدعوم بالنمو المطرد في الوظائف، وارتفاع الأجور، وتباطؤ التضخم. وشهد اقتصاد منطقة اليورو نمواً هو الأقل مُنذ عام 2008 وبمعدل بلغ 0.4%، تزامناً مع استمرار تأثره بالأزمة الروسية الأوكرانية، وضعف القطاع الصناعي – لا سيما في ألمانيا. بينما ارتفع أداء الاقتصاد الياباني، مسجلاً نمواً بمعدل بلغ 1.9%، بدعم من استمرار تعافي الطلب المحلي الذي يشكل أكثر من نصف حجم الاقتصاد في اليابان، وانتعاش قطاع السياحة، والسياسات التيسيرية، وارتفاع صادرات السيارات التي أعاقتها في وقت سابق انقطاعات سلاسل التوريد.

وفي الوقت ذاته، ارتفع نمو أداء اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بشكل طفيف من 4.1% عام 2022، إلى نمو بمعدل 4.3% في عام 2023. حيث انتعش نمو أداء اقتصاد دول وسط وشرق أوروبا من 1.2% في عام 2022 إلى 3.2% عام 2023، لأسباب تعزى بشكل رئيسي إلى التعافي في أداء الاقتصاد الروسي لينمو بمعدل 3.6% مقارنة بانكماش بلغ حوالي (1.2%) في العام السابق، بدعم من حزم التحفيز المالية الكبيرة، وقوة الاستثمار، ومرونة الاستهلاك.

وبالنسبة لمجموعة الدول النامية في آسيا، فقد شهدت نمواً بمعدل 5.6% عام 2023 مقارنة بمعدل نمو بلغ 4.4% عام 2022، حيث حقق الاقتصاد الصيني نمواً خلال عام 2023 بمعدل بلغ 5.2%، مرتفعاً عن ثاني أدنى مستوى له على الإطلاق المسجل خلال العام السابق والبالغ 3%، وجاء الجزء الأكبر من هذا النمو خلال الربع الأول من العام بدعم من تسارع قطاعات الإنتاج والاستهلاك والخدمات والبنية التحتية عقب رفع قيود سياسة Zero Covid، قبل أن يتأثر أداء الاقتصاد الصيني سلباً بعد ذلك بأزمة سوق العقارات مصحوبة بارتفاع معدل البطالة، وانخفاض الاستثمار، وتباطؤ نشاط التصنيع في ظل ضعف الطلب المحلي. في حين ارتفع معدل نمو الاقتصاد الهندي مسجلاً 7.8% مقارنة بمعدل نمو بلغ 7% عام 2022، وكان لضعف الانفاق الاستهلاكي والصدمات المؤقتة في أسعار المواد الغذائية بسبب التأثير السلبي للأمطار الموسمية على الإنتاج الزراعي – وما يرتبط بها من حظر للتصدير، دوراً في الحد من نمو الاقتصاد الهندي.

وتباطئ معدل نمو أداء اقتصادات مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي إلى 2.3% عام 2023 مقارنة بمعدل بلغ 4.2% عام 2022، لأسباب تعزى بشكل رئيسي إلى انكماش الاقتصاد في الارجنتين بمعدل (1.6%)، وتراجع نمو الأداء الاقتصادي في المكسيك وفنزويلا. في حين استقر نمو الأداء الاقتصادي في البرازيل بفضل ارتفاع الانتاج الزراعي خلال الربع الأول من عام 2023 وآثاره الإيجابية على قطاع الخدمات، وارتفاع الاستهلاك انعكاساً للتحفيز المالي.

وشهدت مجموعة دول الشرق الأوسط ووسط أسيا أكبر تراجع في نمو أداء اقتصاداتها ما بين المجموعات الدولية خلال عام 2023، حيث سجلت نمواً بمعدل بلغ 2% فقط مقارنة بالمعدل المسجل خلال العام السابق وهو 5.3%. بينما انخفض معدل نمو الأداء الاقتصادي في مجموعة الدول الأفريقية جنوب الصحراء إلى حوالي 3.4%، كما يوضح الجدول (1- 6) والشكل (1- 6).

**الجدول 1-6**
**معدلات النمو الاقتصادي في العالم حسب المجموعات الدولية، 2019 - 2023**
**(%)**

| *2023 | 2022 | 2021 | 2020 | 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|
| **1.6** | **2.6** | **5.7** | **(3.9)** | **1.8** | **الاقتصادات المتقدمة** |
| 2.5 | 1.9 | 5.8 | (2.2) | 2.5 | منها: الولايات المتحدة الأمريكية |
| 1.9 | 1.0 | 2.6 | (4.1) | (0.4) | اليابان |
| 0.4 | 3.4 | 5.9 | (6.1) | 1.6 | منطقة اليورو |
| **4.3** | **4.1** | **7.0** | **(1.8)** | **3.6** | **اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية:** |
| **3.2** | **1.2** | **7.5** | **(1.6)** | **2.5** | **دول وسط وشرق أوروبا** |
| 3.6 | (1.2) | 6.0 | (2.7) | 2.2 | منها: روسيا |
| **5.6** | **4.4** | **7.7** | **(0.5)** | **5.2** | **الدول النامية الآسيوية**** |
| 5.2 | 3.0 | 8.5 | 2.2 | 6.0 | منها: الصين |
| 7.8 | 7.0 | 9.7 | (5.8) | 3.9 | الهند |
| **2.3** | **4.2** | **7.3** | **(7.0)** | **0.2** | **دول أمريكا اللاتينية والكاريبي** |
| 3.2 | 3.9 | 5.7 | (8.6) | (0.3) | منها: المكسيك |
| 2.9 | 3.0 | 4.8 | (3.3) | 1.2 | البرازيل |
| **2.0** | **5.3** | **4.5** | **(2.4)** | **1.7** | **الشرق الاوسط ووسط أسيا** |
| **3.4** | **4.0** | **4.7** | **(1.6)** | **3.2** | **الدول الافريقية جنوب الصحراء** |
| **3.2** | **3.5** | **6.5** | **(2.7)** | **2.8** | **العالم** |

* بيانات تقديرية.
** لا تتضمن باكستان وافغانستان.
**ملاحظة:** - الأرقام بين قوسين تعني سالبا.
**المصدر:** IMF-World Economic Outlook, April 2024.

**الشكل (1 - 6)**
**معدلات النمو الاقتصادي العالمي خلال عامي 2022 و2023، حسب المجموعات الدولية**
**(%)**

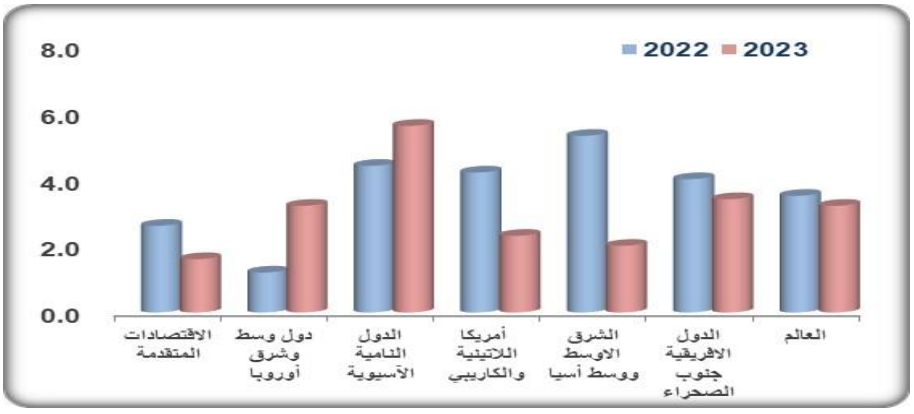


**المصدر:** الجدول (1 - 6).

هذا وقد انعكس التباطؤ والنمو غير المتوازن لأداء الاقتصادات العالمية على حالة التوقعات للطلب على النفط لعام 2023 التي تصدر شهرياً عن المؤسسات العالمية المختصة باستشراف مستقبل الطلب، ومنها منظمة أوبك، التي أشارت بياناتها الصادرة في يناير 2023 إلى توقع ارتفاع طلب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على النفط خلال عام 2023 بحدود 330 ألف برميل/يوم، واتخذت تلك التوقعات اتجاهاً تنازلياً لتبلغ 50 ألف برميل/يوم فقط في شهر يونيو، ثم ارتفعت بعد ذلك لتبلغ 120 ألف برميل/يوم في شهر سبتمبر، قبل أن تنخفض مجدداً لتبلغ 70 ألف برميل/يوم في شهر ديسمبر 2023.

وفي المقابل، رفعت أوبك من توقعاتها بشأن نمو طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من 1.89 مليون برميل/يوم في شهر يناير 2023 إلى 2.38 مليون برميل/يوم في شهر يوليو، وانخفضت تلك التوقعات خلال شهري أغسطس وسبتمبر لتبلغ 2.32 مليون برميل/يوم، قبل أن ترتفع مجدداً إلى أعلى مستوى لها وهو 2.39 مليون برميل/يوم في شهر ديسمبر 2023.

وبشكل عام، أثر تباطؤ نمو أداء الاقتصادي العالمي نسبياً على مستوى الطلب العالمي على النفط الذي ارتفع بمقدار 2.5 مليون برميل/يوم خلال عام 2023 أي بمعدل نمو بلغ 2.46%، مقارنة بمعدل نمو 2.54% خلال عام 2022. حيث وصل إجمالي الطلب العالمي على النفط لعام 2023 إلى مستوى قياسي جديد بلغ حوالي 102.1 مليون برميل/يوم، كما يوضح الجدول (1- 7) والشكل (1 - 7).

**الجدول 1-7**

**الطلب العالمي على النفط، الاجمالي والتغير السنوي**
**2023-2019**
**(مليون برميل/ يوم)**

| | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | *2023 |
|---|---|---|---|---|---|
| **إجمالي الطلب العالمي** | **100.3** | **91.2** | **97.2** | **99.7** | **102.1** |
| التغير في الطلب ( م ب / ي ) | 1.1 | (9.1) | 6.0 | 2.5 | 2.5 |
| نسبة التغير (%) | 1.1 | (9.1) | 6.6 | 2.5 | 2.5 |

* بيانات تقديرية.
**المصادر:** أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

**الشكل (1 - 7)**
**إجمالي الطلب العالمي على النفط، 2019- 2023**
**(مليون برميل / يوم)**

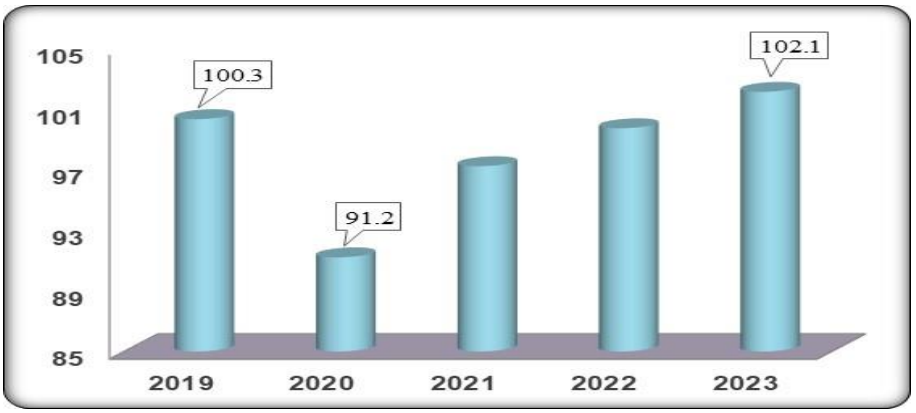


**المصدر:** الجدول (1-7).

ووفقاً للمجموعات الدولية الرئيسية، ارتفع مستوى الطلب في مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال عام 2023 بحوالي 0.1 مليون برميل/يوم ليصل إلى 45.8 مليون ب/ي. كما ارتفع مستواه في بقية دول العالم الأخرى بواقع 2.5 مليون ب/ي، مقارنة بمستويات عام 2022 ليصل إلى 56.4 مليون ب/ي.

وقد أدى تغير مستويات الطلب لكل مجموعة إلى اختلاف حصتها من إجمالي الطلب العالمي خلال عام 2023، إذ انخفضت حصة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من 45.8% في عام 2022 إلى 44.8% في عام 2023، بينما ارتفعت حصة بقية دول العالم من 54.2% إلى 55.2% خلال ذات الفترة، كما يتضح من الجدول (1-8) والشكل (1- 8).

**الجدول 1-8**
**الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية، 2019-2023**
**(مليون برميل/ يوم)**

| | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | *2023 |
|---|---|---|---|---|---|
| دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية | 47.7 | 42.0 | 44.8 | 45.7 | 45.8 |
| دول العالم الاخرى ** | 52.6 | 49.2 | 52.4 | 54.0 | 56.4 |
| **إجمالي العالم** | **100.3** | **91.2** | **97.2** | **99.7** | **102.1** |

* بيانات تقديرية.
** تضم كل من الدول النامية والدول المتحولة .
**المصادر:**
- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

**الشكل (1 - 8)**
**توزع الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية، 2019- 2023**
**( % )**

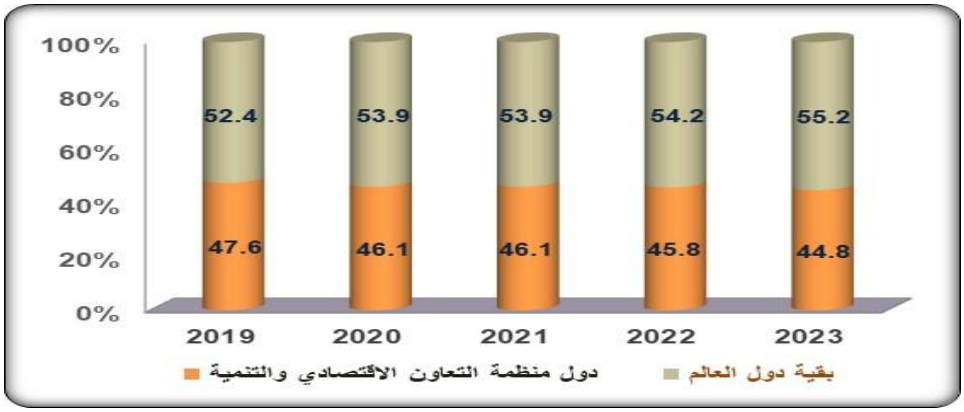


**المصدر:** الجدول (1-8).

وفيما يلي بيان للتطورات التي شهدتها مستويات الطلب على النفط لكل مجموعة من المجموعات الدولية على حدة:

## 1-2 دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[2]

ارتفع طلب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال عام 2023 بحوالي 0.1 مليون برميل/يوم أي بنسبة 0.2% مقارنة بالعام السابق ليبلغ نحو 45.8 مليون برميل/يوم. وضمن المجموعة المذكورة ارتفع طلب دول الأمريكيتين على النفط بواقع 200 ألف برميل/يوم ليصل إلى حوالي 25 مليون برميل/يوم خلال العام، بينما انخفض طلب دول أوروبا بواقع 90 ألف برميل/يوم ليصل إلى 13.4 مليون برميل/يوم، وانخفض طلب دول أسيا والمحيط الهادي بواقع 10 آلاف برميل/يوم ليصل إلى 7.4 مليون برميل/يوم. كما يوضح الجدول (1- 9) والشكل (1- 9).

[2] تنقسم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى ثلاث مجموعات وهي، أولاً: دول الأمريكيتين وتضم في عضويتها كل من: الولايات المتحدة الأمريكية، المكسيك، كندا، تشيلي، كولومبيا، كوستاريكا. ثانياً دول أوروبا وتضم في عضويتها كل من: النمسا، بلجيكا، التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، المجر، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة. ثالثاً: دول أسيا والمحيط الهادي وتضم في عضويتها كل من: أستراليا، اليابان، كوريا الجنوبية، نيوزيلندا.

**الجدول 1-9**
**الاجمالي والتغير السنوي في الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2019-2023**
**(مليون برميل/ يوم)**

| | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | *2023 |
|---|---|---|---|---|---|
| الأمريكيتين | 25.4 | 22.5 | 24.3 | 24.8 | 25.0 |
| أوروبا | 14.3 | 12.4 | 13.2 | 13.5 | 13.4 |
| دول أسيا والمحيط الهادي | 8.0 | 7.2 | 7.3 | 7.4 | 7.4 |
| **إجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** | **47.7** | **42.0** | **44.8** | **45.7** | **45.8** |
| **التغير السنوي في الطلب** | **(0.1)** | **(5.6)** | **2.8** | **0.9** | **0.1** |
| **نسبة التغير(%)** | **(0.1)** | **(11.8)** | **6.6** | **1.9** | **0.2** |

* بيانات تقديرية.
**ملاحظة:** قد لا تتطابق المجاميع نظراً للتقريب.
**المصادر:**
- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

**الشكل (1 - 9)**
**إجمالي الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2019 – 2023**
**( مليون برميل / يوم )**

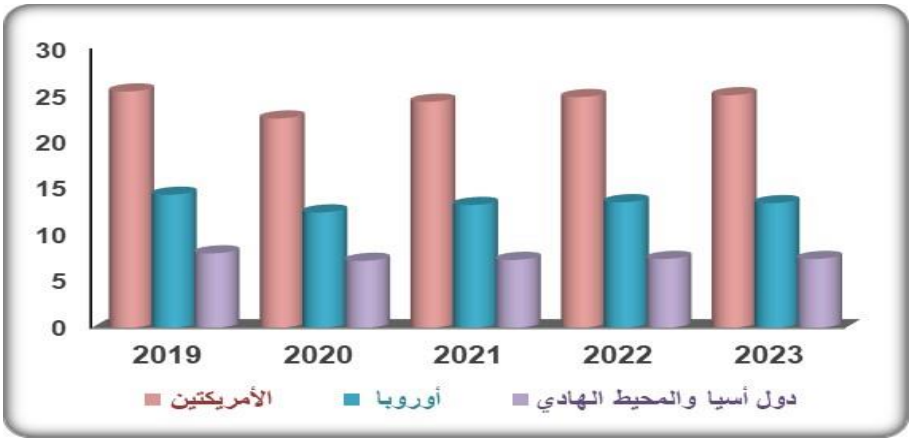


**المصدر:** الجدول (1-9).

وتعتبر التطورات في الاقتصاد الأمريكي العامل الأكثر أهمية بالنسبة للطلب العالمي على النفط، حيث يشكل طلب النفط في الولايات المتحدة الأمريكية نحو خمس إجمالي الطلب العالمي. وقد ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 57.9% من إجمالي النمو في طلب دول الأمريكيتين من النفط خلال عام 2023،

حيث شهد إجمالي الطلب على النفط في الولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعاً بنحو 110 ألف ب/ي خلال عام 2023 مقارنة بالعام السابق، إذ ارتفع من حوالي 20.2 مليون ب/ي خلال عام 2022 إلى حوالي 20.3 مليون ب/ي خلال عام 2023.

وعلى أساس فصلي، شهد إجمالي الطلب على النفط في **الولايات المتحدة الأمريكية** ارتفاعاً نسبياً خلال الربع الأول من عام 2023 مقارنة بالربع الأخير من العام السابق، ليبلغ نحو 19.9 مليون برميل/يوم، بدعم من زيادة الطلب على وقود الطائرات وتزايد الطلب على الغازولين في ظل انخفاض أسعاره بشكل ملحوظ، بينما تأثر الطلب الأمريكي سلباً بتباطؤ انفاق المستهلكين والمستثمرين وضعف النشاط الصناعي جراء التضخم المرتفع واستمرار تشديد السياسة النقدية، فضلاً عن التراجع في الطلب على النافتا من قطاع البتروكيماويات. وتجدر الإشارة إلى انخفاض الطلب الأمريكي على الغازولين خلال الأسبوع الأول من يناير 2023 بأكبر وتيرة مسجلة منذ مارس 2020 ليبلغ أدنى مستوى له في عامين بسبب العاصفة الثلجية Elliot. وارتفع الطب الأمريكي على النفط خلال الربع الثاني من عام 2023 بنحو 58 ألف برميل/يوم، بدعم من زيادة الطلب على وقود الطائرات في ظل تعافي حركة السفر الجوي، وكذلك الغازولين الذي ارتفع الطلب عليه في الأسبوع الأخير من يونيو 2023 إلى أعلى مستوى له منذ ديسمبر 2021 تزامناً مع بدء موسم القيادة الصيفي، فضلاً عن الارتفاع النسبي في الطلب على المنتجات النفطية المستخدمة كلقيم في صناعة البتروكيماويات. يأتي ذلك قبل أن ينخفض الطلب الأمريكي بشكل طفيف بلغ نحو 10 آلاف ب/ي خلال الربع الثالث متأثراً بتراجع الطلب على الوقود الصناعي – لا سيما الديزل – نتيجة ضعف نشاط التصنيع جراء تشديد السياسة النقدية، ومعدل التضخم المرتفع، فضلاً عن ارتفاع أسعار الغازولين إلى أعلى مستوى لها منذ نوفمبر 2022 مما تسبب في تراجع نسبي في الطلب عليه. وخلال الربع الرابع، واصل الطلب الأمريكي انخفاضه وبشكل ملحوظ بلغ نحو 340 ألف برميل/يوم، متأثراً بضعف الإنتاج الصناعي، وانتهاء موسم القيادة الصيفي، وعمليات الصيانة الموسمية المكثفة لمصافي التكرير خلال شهري أكتوبر ونوفمبر، مع قيام المصافي بإعادة تشغيل وحداتها بشكل أبطأ من المتوقع لتجنب زيادة مخزونات الغازولين.

وفيما يتعلق بتطور طلب **دول أوروبا** على النفط، على أساس فصلي خلال عام 2023، تشير تقديرات منظمة أوبك إلى انخفاض طلب دول أوروبا خلال الربع الأول من عام 2023 مقارنة بالربع الأخير من العام السابق ليبلغ 13.1 مليون برميل/يوم، ويعزى ذلك إلى انكماش النشاط الصناعي في ظل استمرار التوترات الجيوسياسية التي أدت إلى اختناقات في سلاسل التوريد، واستمرار ضعف النشاط الاقتصادي على خلفية السياسة التشديدية التي يتبعها البنك المركزي الأوروبي في محاولة الحد من التضخم المرتفع، فضلاً عن تراجع طلب المصافي على النافتا بسبب ضعف هوامش التكرير والتقلبات في تكاليف الطاقة. وشهد الربع الثاني ارتفاع في طلب دول المجموعة بواقع 440 ألف برميل/يوم بدعم من زيادة الطلب على وقود الطائرات في ظل تعافي حركة السفر الجوي الذي تجاوز مستويات ما قبل جائحة كورونا، وارتفاع الطلب الموسمي على الغازولين. وتباطئ نمو الطلب خلال الربع الثالث إلى حوالي 80 ألف برميل/يوم، حيث تلقى الطلب دعماً من زيادة الطلب على الغازولين ووقود الطائرات في ظل التعافي النسبي في قطاع الخدمات والقطاع الاستهلاكي، في حين تأثر سلباً بالصعوبات التي يواجهها قطاعي التصنيع والبتروكيماويات – خاصة في ألمانيا، وهو ما كان له دور إلى جانب معدلات التضخم المرتفعة وتباطؤ النشاط الاقتصادي والصناعي في تراجع طلب الدول الأوروبية على النفط بواقع 230 ألف برميل/يوم خلال الربع الأخير من عام 2023.

### 2- 2 دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

ارتفع طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على النفط بحوالي 2.4 مليون برميل/يوم خلال عام 2023 مقارنة بالعام السابق ليصل إلى 56.4 مليون برميل/يوم، أي بمعدل نمو 4.5% بالمقارنة مع العام السابق. والجدير بالذكر أن طلب الدول النامية يعد المحرك الرئيسي للطلب العالمي على النفط، فقد ساهم هذا الارتفاع بنسبة 96.3% من إجمالي النمو في الطلب العالمي على النفط عام 2023. وضمن هذه المجموعة ارتفع الطلب في **منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا** بحوالي 400 ألف برميل/يوم مقارنة بمستوياته للعام السابق مسجلاً 13.1 مليون برميل/يوم، حيث ارتفع طلب الدول العربية بنحو 200 ألف برميل/اليوم ليبلغ 7.5 مليون

برميل/يوم خلال عام 2023، كما ارتفع الطلب في باقي الدول الأخرى في المنطقة بنحو 200 ألف برميل/اليوم ليصل إلى 5.6 مليون برميل/يوم. ويعزى الارتفاع في طلب الدول العربية بشكل رئيسي إلى نمو طلب الدول الأعضاء في منظمة أوابك بنحو 200 ألف برميل/اليوم ليبلغ 6.4 مليون برميل/يوم خلال عام 2023، أي بنسبة ارتفاع بلغت 3.2% بالمقارنة مع العام السابق.

وضمن المجموعة، ارتفع طلب **الدول الأسيوية النامية** على النفط بحوالي 1.6 مليون برميل/يوم ليصل إلى 30.8 مليون برميل/يوم عام 2023، ويساهم بنحو 66.7% من إجمالي الارتفاع في طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المحقق خلال نفس العام، وهي نسبة أكبر بشكل ملحوظ مقارنة بالنسبة المسجلة في عام 2022 البالغة نحو 43.8%. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع **الطلب الصيني**، الذي يعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الآسيوي بواقع نحو 1.2 مليون برميل/يوم مقارنة بالعام السابق ليصل إلى نحو 16.2 مليون برميل/يوم. هذا وقد ارتفع الطلب الصيني خلال الربع الأول 2023 مقارنة بالربع الأخير من العام السابق ليصل إلى نحو 15.5 مليون برميل/يوم، بدعم من تعافي النشاط الاقتصادي والاجتماعي عقب رفع قيود Zero Covid في نهاية ديسمبر 2023، وهو ما ساهم في ارتفاع حركة التنقل والسفر الجوي، ومن ثم تزايد الطلب على الغازولين والديزل ووقود الطائرات، وانتعاش الطلب على النافتا في قطاع البتروكيماويات. وواصل الطلب الصيني ارتفاعه الملحوظ خلال الربع الثاني بدعم من استمرار زخم الأنشطة التجارية والاجتماعية، ليبلغ 16.3 مليون برميل/يوم، بينما تأثر سلباً بانكماش النشاط الصناعي إلى أدنى مستوياته منذ فبراير 2020. وتباطئ نمو الطلب الصيني خلال الربع الثالث والربع الرابع ليستقر عند حوالي 16.4 مليون برميل/يوم، حيث تلقى الطلب دعماً من موسم السفر الصيفي ومهرجان الخريف وعطلة الأسبوع الذهبي، ولكنه تأثر سلباً بانكماش نشاط الصناعات التحويلية في شهري يوليو وأغسطس، وانتهاء موسم العطلات خلال شهر أكتوبر، فضلاً عن أزمة قطاع العقارات، وضعف الإنفاق الاستهلاكي.

أما بالنسبة لاقتصاد **الهند**، المحرك الآخر لنمو الاقتصاد الآسيوي، فقد ارتفع بواقع 210 ألف برميل/يوم عن المستوى المسجل في العام السابق ليصل إلى نحو 5.3 مليون برميل/يوم في عام 2023، وشهد الطلب الهندي تبايناً في أدائه على المستوى الفصلي، حيث ارتفع خلال الربع الأول إلى 5.4 مليون ب/ي على خلفية تزايد الطلب على الديزل في ظل قوة القطاع الصناعي ونشاط البناء المدعوم بزيادة الانفاق الرأسمالي الحكومي والانتعاش في قطاع الزراعة وزيادة متطلبات توليد الطاقة، فضلاً عن تعافي قطاع السفر الجوي وما يرتبط به من ارتفاع في الطلب على وقود الطائرات، مع تباطؤ التضخم في أسعار المستهلكين. وتباطئ نمو الطلب في الربع الثاني، نتيجة التراجع في أنشطة البناء، ولكن على الجانب الإيجابي تحسن نشاط التصنيع والتعدين والنشاط الزراعي مما دعم الطلب على الديزل، كما ارتفع الطلب على الغازولين ووقود الطائرات في ظل تعافي نشاط التنقل والسفر الجوي. يأتي ذلك قبل أن ينخفض الطلب خلال الربع الثالث إلى نحو 5.2 مليون برميل/يوم، متأثراً بتراجع الطلب على الديزل في القطاع الزراعي، بسبب موسم الأمطار الموسمية الأقل من المتوقع، ولكنه تلقى دعماً من انتعاش قطاعي الصناعة والبناء. وعاود الطلب ارتفاعه إلى نحو 5.4 مليون برميل/يوم خلال الربع الرابع، بدعم من نشاط التصنيع القوي واقتراح الحكومة الهندية لزيادة الإنفاق الرأسمالي على البناء، وموسم الحصاد بعد الرياح الموسمية، إلى جانب الاحتفالات التقليدية التي عززت الطلب على الغازولين، في حين تأثر الطلب الهندي سلباً بتراجع الطلب على البيتومين في ظل تباطؤ نشاط بناء الطرق بسبب الأمطار الغزيرة والعطلات.

كما ارتفع طلب دول **أمريكا اللاتينية** على النفط بنحو 300 ألف برميل/يوم مقارنة بالمستوى المحقق في العام السابق ليصل إلى حوالي 6.7 مليون برميل/يوم، بدعم من تحسن النشاط الصناعي وحركة التنقل والطيران – لا سيما في البرازيل، مما أدى إلى ارتفاع الطلب على الديزل والغازولين ووقود الطائرات. في حين تأثر الطلب سلباً بتباطؤ النشاط الاقتصادي بسبب ارتفاع معدلات التضخم، وتراجع الطلب على المواد الأولية المستخدمة في صناعة البتروكيماويات.

وارتفع طلب دول أوراسيا على النفط خلال عام 2023 بواقع 120 ألف برميل/يوم ليصل إلى 5.8 مليون برميل/يوم، حيث ارتفع الطلب على النفط في روسيا بنحو 90 ألف برميل/يوم ليصل إلى 3.8 مليون برميل/يوم. كما ارتفع الطلب على النفط في باقي دول المجموعة بنحو 30 ألف برميل/يوم ليصل إلى 2 مليون برميل/يوم، كما يوضح الجدول (1-10).

**الجدول 1-10**
**الاجمالي والتغير السنوي في الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2019-2023**
**(مليون برميل/ يوم)**

| | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | *2023 |
|---|---|---|---|---|---|
| **الدول النامية** | **47.1** | **44.0** | **46.8** | **48.3** | **50.5** |
| **منها الدول العربية:** | **7.2** | **6.6** | **7.0** | **7.3** | **7.5** |
| الدول الأعضاء | 6.1 | 5.6 | 5.9 | 6.2 | 6.4 |
| باقي الدول العربية | 1.1 | 1.0 | 1.1 | 1.1 | 1.1 |
| **دول أخرى في الشرق الأوسط وأفريقيا** | **5.4** | **4.9** | **5.0** | **5.4** | **5.6** |
| **إجمالي الشرق الاوسط وأفريقيا** | **12.6** | **11.5** | **12.0** | **12.7** | **13.1** |
| **الدول الآسيوية النامية** | **27.9** | **26.6** | **28.5** | **29.2** | **30.8** |
| منها: الصين | 13.8 | 13.9 | 15.1 | 15.0 | 16.2 |
| الهند | 5.0 | 4.5 | 4.8 | 5.1 | 5.3 |
| الدول الأخرى | 9.1 | 8.1 | 8.7 | 9.1 | 9.3 |
| **دول أمريكا اللاتينية** | **6.6** | **5.9** | **6.3** | **6.4** | **6.7** |
| **دول أوراسيا** | **5.5** | **5.2** | **5.6** | **5.7** | **5.8** |
| منها: روسيا | 3.6 | 3.4 | 3.6 | 3.8 | 3.8 |
| **إجمالي طلب دول العالم الأخرى** | **52.6** | **49.2** | **52.4** | **54.0** | **56.4** |
| **مقدار التغير السنوي** | **1.1** | **(3.4)** | **3.2** | **1.6** | **2.4** |
| **نسبة التغير(%)** | **2.2** | **(6.5)** | **6.5** | **3.0** | **4.5** |

* بيانات تقديرية.

**المصادر:**
- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

## 3. اتجاهات الأسعار

### 1-3 أسعار النفط الخام

انخفضت أسعار النفط الخام العالمية خلال عام 2023، مسجلة أول خسائر لها منذ عام 2020، ليصل متوسط سلة خامات أوبك إلى نحو 83 دولار للبرميل، متأثرة بالتذبذبات الملحوظة التي شهدتها اتجاهاتها، لا سيما في الأسواق الآجلة، في ظل عدم استقرار التعافي الاقتصادي، وحالة عدم اليقين بشأن موعد إنتهاء

السياسات النقدية التشددية من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، فضلاً عن قرارات مجموعة دول أوبك+ وحركة مخزونات النفط الأمريكية. حيث شهدت المعدلات الشهرية لأسعار سلة خامات أوبك تذبذباً ضمن نطاق واسع تراوح ما بين 75.2 و94.6 دولار/برميل، وسجل المتوسط السنوي للسلة انخفاضاً بلغ حوالي 17.1 دولار/برميل، أي ما يعادل تراجع نسبته 17.1% بالمقارنة مع عام 2022.

شهدت بداية عام 2023 ارتفاعاً في المعدل الشهري لمتوسط أسعار سلة خامات أوبك، حيث ارتفع من 81.6 دولار/برميل في شهر يناير، إلى 81.9 دولار/برميل في شهر فبراير، ثم انخفض في شهر مارس للمرة الأولى خلال العام ليصل إلى 78.5 دولار/برميل. وعاودت أسعار سلة خامات أوبك ارتفاعها في شهر أبريل ليصل معدلها إلى 84.1 دولار/برميل، قبل أن تنخفض بعد ذلك لتصل إلى 75.2 دولار/برميل في شهر يونيو وهو أدنى مستوى لها منذ شهر ديسمبر 2021. ثم عاود معدل أسعار سلة خامات أوبك ارتفاعه مجدداً وبشكل متواصل ليصل إلى 94.6 دولار/برميل وهو أعلى مستوى له خلال عام 2023، قبل أن يتخذ مساراً هبوطياً ويستقر عند مستوى 79 دولار/برميل في شهر ديسمبر.

أما بالنسبة لحركة المعدلات الفصلية لأسعار النفط، فقد انخفض متوسط أسعار سلة خامات أوبك خلال الربع الأول من عام 2023 بنحو 7 دولار/ برميل، أي ما يعادل 8% بالمقارنة مع الربع الرابع 2022 ليصل إلى 80.7 دولار/برميل، ثم واصل انخفاضه خلال الربع الثاني ليصل إلى 78.4 دولار/برميل وهو أدنى مستوى له مُنذ الربع الثالث من عام 2021، قبل أن يرتفع خلال الربع الثالث ليصل إلى 87.7 دولار/ برميل، وعاود متوسط أسعار سلة خامات أوبك انخفاضه ليصل إلى 85.2 دولار/برميل خلال الربع الأخير من عام 2023.

وعلى الرغم من التطورات سالفة الذكر، شهد عام 2023 تقلصاً في الفروقات ما بين الحد الأقصى والأدنى لأسعار سلة أوبك الشهرية خلال العام التي وصلت إلى حوالي 19.4 دولار/برميل بالمقارنة مع فروقات العام السابق والتي بلغت حوالي

38 دولار/برميل. ويوضح الجدول (1- 11) والشكل (1- 10) المعدل الشهري لسعر سلة أوبك خلال الفترة (2019 - 2023).

**الجدول 1-11**
**السعر الفوري لسلة خامات أوبك، 2019-2023**
**(دولار / برميل)**

| | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 |
|---|---|---|---|---|---|
| كانون الثاني/يناير | 58.7 | 65.1 | 54.4 | 85.4 | 81.6 |
| شباط/فبراير | 63.8 | 55.5 | 61.1 | 94.2 | 81.9 |
| آذار/مارس | 66.4 | 33.9 | 64.6 | 113.5 | 78.5 |
| نيسان/أبريل | 70.8 | 17.7 | 63.2 | 105.6 | 84.1 |
| أيار/مايو | 70.0 | 25.2 | 66.9 | 113.9 | 75.8 |
| حزيران/يونيو | 62.9 | 37.1 | 71.9 | 117.7 | 75.2 |
| تموز/يوليو | 64.7 | 43.4 | 73.5 | 108.6 | 81.1 |
| آب/أغسطس | 59.6 | 45.2 | 70.3 | 101.9 | 87.3 |
| أيلول/سبتمبر | 62.4 | 41.5 | 73.9 | 95.3 | 94.6 |
| تشرين الأول/أكتوبر | 59.9 | 40.1 | 82.1 | 93.6 | 91.8 |
| تشرين الثاني/نوفمبر | 62.9 | 42.6 | 80.4 | 89.7 | 84.9 |
| كانون الأول/ديسمبر | 66.5 | 49.2 | 74.4 | 79.7 | 79.0 |
| | | | | | |
| الربع الأول | 63.0 | 51.5 | 60.0 | 97.7 | 80.7 |
| الربع الثاني | 67.9 | 26.6 | 67.3 | 112.4 | 78.4 |
| الربع الثالث | 62.2 | 43.4 | 72.6 | 101.9 | 87.7 |
| الربع الرابع | 63.1 | 44.0 | 79.0 | 87.7 | 85.2 |
| | | | | | |
| **المعدل السنوي** | **64.0** | **41.5** | **69.9** | **100.1** | **83.0** |

المصادر:
- منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).

**الشكل (1- 10)**
**المعدل الشهري لأسعار سلة أوبك، 2019- 2023**
**(دولار / برميل)**

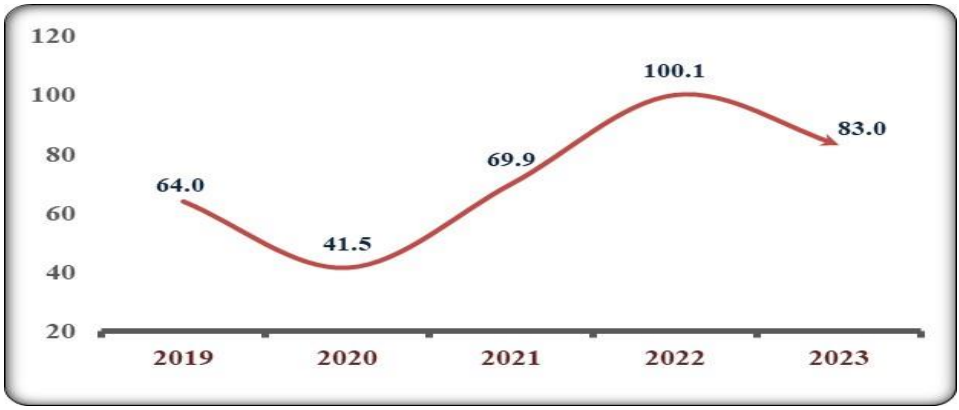


**المصدر:** الجدول (1-11).

وتحدد مستويات أسعار النفط العالمية، عادة، نتيجة لتأثير جملة من العوامل المتنوعة والمتداخلة وباتجاهات متفاوتة، ومن العوامل الرئيسية التي أدت إلى تذبذب إتجاه أسعار النفط الخام ما بين الارتفاع والإنخفاض خلال عام 2023 ما يلي:

- أدى تحسن توقعات الطلب على النفط في الصين على خلفية إلغاء قيود جائحة كورونا وإصدار وزارة التجارة الصينية دفعة ثانية من حصص استيراد مصافي التكرير للنفط الخام في عام 2023، وارتفاع هوامش أرباح التكرير في جميع المراكز الرئيسية (خاصة في أوروبا وساحل الخليج الأمريكي) دوراً في ارتفاع الأسعار في شهر يناير 2023. كما ساهمت قوة أساسيات سوق النفط الخام في حوض الأطلسي وشرق السويس بدعم من الطلب القوي من الصين، في ارتفاع الأسعار في شهر فبراير، رغم تأثرها سلباً بتزايد عمليات البيع في أسواق العقود الآجلة وارتفاع مخزونات النفط الخام الأمريكية وتراجع هوامش التكرير.
- كان لتزايد عمليات البيع في أسواق العقود الآجلة في النصف الأول من شهر مارس 2023، ووفرة الإمدادات من النفط الخام – تحديداً في حوض الأطلسي، وضعف طلب المصافي الأوروبية تزامناً مع إضرابات المصافي في فرنسا، دوراً في انخفاض الأسعار. فضلاً عن ارتفاع مخزونات النفط الخام الأمريكية في النصف الأول من الشهر، مع توقع إطلاق النفط الخام من المخزونات الإستراتيجية في الربع الثاني من عام 2023. وقد حد من انخفاض الأسعار، توقعات تراجع إمدادات النفط الروسية على المدى القريب، والتوقف المؤقت لبعض صادرات النفط الخام من ميناء جيهان التركي.
- ساهم ارتفاع أسعار العقود الآجلة وتراجع عمليات البيع من قبل المستثمرين في أسواق العقود الآجلة، واحتمالية خفض إمدادات التحميل الفوري في أوروبا وسط تجدد الطلب على النفط الخام بعد انتهاء إضرابات مصافي التكرير والموانئ الفرنسية، والانخفاض الكبير في مخزونات النفط الخام الأمريكية، واستمرار تعطل بعض صادرات النفط الخام من ميناء جيهان التركي، في ارتفاع أسعار النفط الخام خلال شهر أبريل 2023.

- تسببت زيادة عمليات البيع من قبل المستثمرين في أسواق عقود النفط الآجلة، ووفرة الإمدادات من النفط الخام في شمال غرب أوروبا، وتوقعات الطلب غير المؤكدة، مع تراجع عمليات الشراء من العديد من مصافي التكرير الآسيوية، وسط تجدد المخاوف بشأن التباطؤ الاقتصادي والمخاوف بشأن القطاع المصرفي الأمريكي، في انخفاض أسعار النفط الخام خلال شهر مايو 2023. كما تسبب استمرار المخاوف بشأن الاقتصاد العالمي وتوقعات نمو الطلب (تحديداً في الصين) وتشديد السياسات النقدية في الاقتصادات الرئيسية خلال شهر يونيو، في انخفاض الأسعار إلى أدنى مستوياتها منذ شهر ديسمبر 2021.
- ارتفعت أسعار النفط الخام خلال الربع الثالث 2023، بدعم من زيادة أسعار العقود الآجلة وقوة أساسيات العرض والطلب على النفط الخام، بالتزامن مع الارتفاع في استهلاك مصافي التكرير، والطلب القوي من المشترين الآسيويين، فضلاً عن ارتفاع هوامش تكرير المنتجات النفطية في كافة المراكز الرئيسية، وانخفاض مخزونات النفط الخام الأمريكية.
- انخفضت أسعار النفط الخام خلال الربع الرابع من 2023، متأثرة بتزايد عمليات البيع في أسواق العقود الآجلة وسط تقلبات متزايدة، وقد لعب المضاربون دوراً رئيسياً في هذا الاتجاه، وكانت ديناميكية سوق النفط مدفوعة بالمخاوف المبالغ فيها بشأن نمو الطلب على النفط التي أثرت سلباً على أوضاع السوق النفطية. يأتي ذلك إلى جانب ارتفاع إمدادات النفط في شمال غرب أوروبا – لا سيما الإمدادات من ساحل الخليج الأمريكي، والارتفاع الكبير في المخزونات النفط الخام الأمريكية – بما في ذلك الموجودة بمركز التخزين الرئيسي Cushing بولاية أوكلاهوما، وتراجع عمليات الشراء في السوق الفورية وسط انخفاض هوامش التكرير – خاصة في أوروبا وساحل الخليج الأمريكي، فضلاً عن توافر الشحنات سريعة التحميل وهو ما ساهم في انخفاض الأسعار الفورية.

كما شهد عام 2023 تطورات في نمط الفروقات ما بين أسعار الخامات الخفيفة منخفضة المحتوى الكبريتي والخامات الأخرى متوسطة المحتوى الكبريتي. فعلى سبيل المثال، تقلص الفرق بين كل من سعر خام برنت 38.3° API –

(ممثلاً للنفوط الخفيفة) وسعر خام دبي 31° API – (ممثلاً للنفوط المتوسطة) إلى نحو 0.6 دولار/برميل فقط لصالح خام برنت بالمقارنة مع 4.8 دولار/برميل في العام السابق 2022. في حين يرتفع سعر سلة خامات أوبك عن سعر خام برنت بواقع 0.4 دولار/برميل.

ويمكن أن تعزى تلك التطورات في مشهد فروقات الأسعار وبدرجة كبيرة إلى انخفاض أسعار النفوط الخام الرئيسية في العالم بدرجات متفاوته في عام 2023، حيث انخفض سعر خام دبي بمقدار 14.3 دولار/برميل وانخفض سعر خام برنت بمقدار 18.5 دولار/برميل، كما انخفض سعر خام غرب تكساس الأمريكي بحوالي 17 دولار/برميل.

يذكر أن خام غرب تكساس، الذي يعتبر أحد نفوط الإشارة الرئيسية العالمية ذات النوعية الخفيفة والمحتوى الكبريتي المنخفض، أخذ يعاني ومنذ عام 2007 من محددات لوجستية، خاصة وأنه نفط مغلق منعزل عن الأسواق العالمية الأخرى، وتحركت أسعاره بشكل ليس له علاقة بأساسيات السوق العالمية. تقليدياً، كانت الفروقات بين أسعار خام غرب تكساس وخام برنت المتشابهان في النوعية تميل لصالح خام غرب تكساس الامريكي، إلا أنه منذ عام 2015 بدأت تلك الفروقات تميل لصالح خام برنت لتبلغ 4.71 دولار/ برميل في عام 2022، وتقلصت إلى نحو 4.57 دولار/برميل في عام 2023.

ويعزى تقلص الفروقات بين أسعار الخامين خلال عام 2023 بشكل رئيسي إلى الدعم الملحوظ الذي تلقته أسعار خام غرب تكساس خلال الربع الثالث من العام، على خلفية انتعاش نشاط مصافي التكرير الأمريكية وانخفاض مخزونات النفط الخام التجارية الأمريكية – بما في ذلك المخزونات في مركز التخزين الرئيسي Cushing بولاية أوكلاهوما، إلى جانب الارتفاع الحاد في صافي مراكز المضاربة طويلة الأَجل ذات الصلة. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى تراجع تلك الفرقات في شهر سبتمبر 2023 إلى أدنى مستوى لها منذ شهر يونيو 2022 وهو 3.16 دولار/برميل.

ويتضح تطور فروقات الأسعار من الجدول (1 - 12) والشكل (1 - 11) الذي يبين المعدلات السنوية لسعر سلة خامات أوبك ونفوط الإشارة الرئيسية في العالم (الخام الأمريكي الخفيف، وخام برنت، وخام دبي) وبعض الخامات العربية للفترة (2019 - 2023).

**الجدول 1-12**
**متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس وبعض الخامات العربية، 2019-2023**
**(دولار/ برميل)**

| الخامات | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | التغير في عام 2023 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **سلة أوبك منها:** | **64.0** | **41.5** | **69.9** | **100.1** | **83.0** | **(17.1)** |
| خليط صحراء الجزائر | 64.5 | 42.1 | 70.9 | 104.2 | 83.6 | **(20.6)** |
| العربي الخفيف | 65.0 | 41.9 | 70.7 | 101.6 | 84.9 | **(16.7)** |
| مربان الاماراتي | 64.7 | 43.0 | 70.1 | 98.9 | 82.9 | **(16.0)** |
| خام التصدير الكويتي | 64.3 | 41.5 | 70.5 | 101.2 | 84.3 | **(16.9)** |
| السدرة الليبي | 63.8 | 40.1 | 69.2 | 101.3 | 82.2 | **(19.1)** |
| البصرة العراقي | 63.6 | 41.6 | 68.8 | 97.3 | 80.7 | **(16.7)** |
| **خامات اخرى :** | | | | | | |
| دبي | 63.5 | 42.3 | 69.4 | 96.3 | 82.0 | **(14.3)** |
| البحري القطري* | 65.2 | 41.7 | 70.5 | 101.8 | 83.1 | **(18.8)** |
| برنت | 64.2 | 41.7 | 70.8 | 101.1 | 82.6 | **(18.5)** |
| خام غرب تكساس | 57.0 | 39.4 | 68.2 | 94.6 | 77.6 | **(17.0)** |

**المصادر:** أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.
**ملاحظة:** الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

**الشكل (1- 11)**
**التغير في المعدلات السنوية لسعر سلة خامات أوبك والخام غرب تكساس وخام برنت وخام دبي للفترة 2019-2023، (دولار / برميل)**

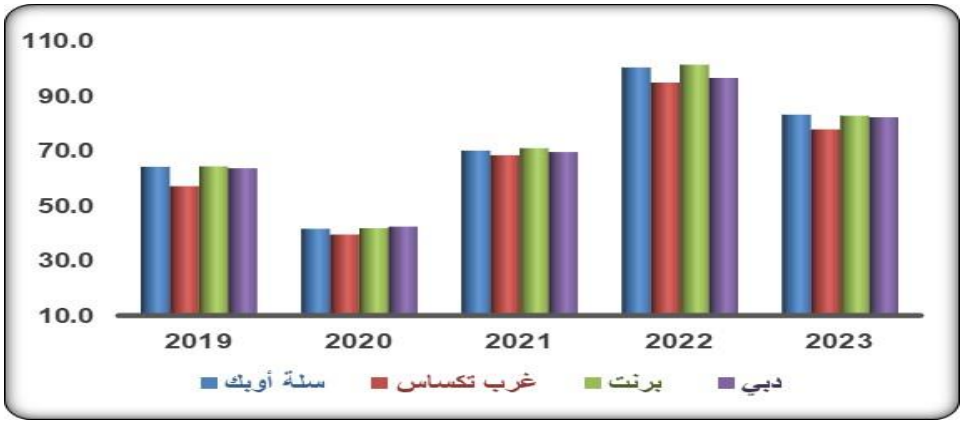


**المصدر:** الجدول (1-12).

وانعكس التطور في الأسعار ونمط حركة فروقاتها خلال عام 2023 على مستويات الأسعار الفورية لمختلف الخامات العربية بشكل عام التي سلكت ذات المسلك، حيث شهدت انخفاضاً بالمقارنة مع العام السابق وبدرجات متفاوتة.

فقد انخفض خام العربي الخفيف بواقع 16.7 دولار/برميل ليصل إلى حوالي 84.9 دولار/برميل خلال عام 2023، أي بنسبة انخفاض بلغت 16.4% بالمقارنة مع العام السابق، كما انخفض كل من خام خليط الصحراء الجزائري وخام مربان الاماراتي وخام التصدير الكويتي بواقع 20.6 و16 و16.9 دولار/برميل لتصل إلى 83.6 و 82.9 و 84.3 دولار/برميل، أي بنسبة انخفاض بلغت حوالي 19.8% و 16.2% و 16.7% على التوالي.

وفيما يخص الخامات العربية الأخرى، فقد انخفض خام السدرة الليبي بواقع 19.1 دولار/برميل، أي بنسبة 18.8% ليصل إلى 82.2 دولار/ برميل، والبصرة العراقي بواقع 16.7 دولار/برميل، أي بنسبة 17.1% ليصل إلى حوالي 80.7 دولار/برميل، وانخفض الخام البحري القطري بواقع 18.8 دولار/برميل، أي بنسبة 18.4% ليصل إلى 83.1 دولار/برميل خلال العام. كما يوضح الجدول (1-13).

ويتضح أن الانخفاض الذي شهدته أسعار سلة خامات أوبك بقيمتها الاسمية والذي بلغ 17.1 دولار/ برميل، يزيد عن الانخفاض في أسعارها الحقيقية المقاسة بأسعار عام 2005 بعد تعديلها وفق الرقم القياسي الذي يمثل مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة، حيث انخفضت بحوالي 15 دولار/برميل أي بنسبة 20.3% ليصل متوسطها إلى 59.1 دولار/برميل في عام 2023، كما يوضح الجدول (1- 13).

**الجدول 1-13**
**أسعار النفط الخام الإسمية والحقيقية، 2005-2023**
**(دولار/ برميل)**

| السنة | السعر الإسمي | الرقم القياسي* 2005 = 100 | السعر الحقيقي بأسعار 2005 |
|---|---|---|---|
| **2005** | 50.6 | 100.0 | **50.6** |
| **2006** | 61.1 | 102.1 | **59.8** |
| **2007** | 69.1 | 104.5 | **66.1** |
| **2008** | 94.4 | 106.5 | **88.7** |
| **2009** | 61.1 | 107.2 | **57.0** |
| **2010** | 77.5 | 108.2 | **71.6** |
| **2011** | 107.5 | 109.6 | **98.0** |
| **2012** | 109.5 | 111.0 | **98.6** |
| **2013** | 105.9 | 112.5 | **94.1** |
| **2014** | 96.3 | 114.1 | **84.4** |
| **2015** | 49.5 | 115.5 | **42.8** |
| **2016** | 40.8 | 116.6 | **34.9** |
| **2017** | 52.4 | 118.4 | **44.3** |
| **2018** | 69.8 | 120.4 | **58.0** |
| **2019** | 64.0 | 122.2 | **52.4** |
| **2020** | 41.5 | 124.2 | **33.4** |
| **2021** | 69.9 | 128.1 | **54.6** |
| **2022** | 100.1 | 135.0 | **74.1** |
| **2023** | 83.0 | 140.3 | **59.1** |

* الرقم القياسي يمثل مخفض الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصادات المتقدمة، كما ينشرها صندوق النقد الدولي .

**المصدر:** - أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك، وتقرير آفاق الاقتصاد العالمي أكتوبر 2023 لصندوق النقد الدولي (IMF).

وفيما يخص الأسواق الآجلة (بورصة نيويورك Nymex وبورصة انتركونتيننتال ICE)، انخفضت أسعار عقود خام برنت في الربع الأول 2023، مسجلة خسائر فصلية هي الثالثة على التوالي بلغت نسبتها 7.2%، كما سجلت عقود خام غرب تكساس خسائر فصلية نسبتها 7.9%، ويعزى ذلك إلى تزايد عمليات بيع العقود الآجلة، وسط المخاوف حيال رفع البنوك المركزية الرئيسية لأسعار الفائدة مما ساهم في ارتفاع مؤشر الدولار الأمريكي، وتنامي المخاوف بشأن الآفاق الاقتصادية وإمكانية حدوث أزمة مالية عالمية في ظل الاضطرابات المصرفية في الولايات المتحدة وأوروبا، وتباطؤ الاقتصاد الأمريكي – بما في ذلك نشاط التصنيع، وتراجع واردات الصين رغم رفع قيود كورونا. فضلاً عن ارتفاع مخزونات النفط الخام التجارية تزامناً مع تراجع نشاط مصافي التكرير الأمريكية، والإعلان عن بيع 26 مليون برميل من المخزونات الاستراتيجية، مع الإشارة إلى أن إعادة ملء تلك المخزونات المتدنية قد يستغرق عدة أعوام وهو ما أضعف توقعات نمو الطلب.

وواصلت أسعار النفط الخام الآجلة انخفاضها خلال الربع الثاني، مسجلة خسائر فصلية بلغت نسبتها 5% لعقود خام برنت و3% لعقود خام غرب تكساس، متأثرة بتنامي المخاوف بشأن إمكانية حدوث ركود اقتصادي يضعف الطلب على النفط في الاقتصادات الرئيسية – لا سيما في ظل الأزمة المصرفية والتحذير من التخلف عن سداد الديون في الولايات المتحدة الأمريكية، وضعف المؤشرات الاقتصادية – بما في ذلك تباطؤ القطاع الصناعي في الصين، وارتفاع مخزونات النفط الخام التجارية الأمريكية، واستمرار البنوك المركزية الرئيسية في سياستها التشديدية للحد من التضخم المرتفع، وخفض البنوك الاستثمارية لتوقعات أسعار النفط خلال عام 2023.

وحققت أسعار النفط الآجلة مكاسب فصلية كبيرة خلال الربع الثالث 2023، بلغت نسبتها 27.2% لعقود خام برنت و28.5% لعقود خام غرب تكساس، بدعم من مخاوف نقص الإمدادات على خلفية إجراء المملكة العربية السعودية خفض إضافي طوعي على إنتاجها، وخفض روسيا صادراتها النفطية، وتراجع عمليات بيع العقود الآجلة في ظل التفاؤل بشأن تحسن أساسيات سوق النفط العالمية، والتوقعات بقرب نهاية التشديد النقدي من قبل البنوك المركزية، وتراجع معدل التضخم الأمريكي، وتوقعات التحفيز الاقتصادي في الصين، والانخفاض الحاد للدولار الأمريكي – لا سيما في النصف الأول من يوليو، والتراجع الكبير في مخزونات النفط الخام التجارية الأمريكية. إلى جانب، انقطاع إمدادات النفط غير المخطط لها في نيجيريا وليبيا والنرويج والمكسيك، والإغلاق المؤقت لثالث أكبر مصفاة تكرير أمريكية بسبب إندلاع حريق فيها، ومخاوف انقطاع الصادرات الروسية في البحر الأسود بسبب التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا، والمخاوف بشأن احتمال تأثر الإمدادات الأمريكية بالإعصار Idalia، والمخاوف بأن تؤثر الاضطرابات سلباً على إمدادات النفط الخام في الجابون، وإعلان روسيا حظر مؤقت لصادراتها من الغازولين والديزل إلى جميع الدول – باستثناء روسيا البيضاء وكازاخستان وأرمينيا وقرغيزستان – لتحقيق الاستقرار في السوق المحلية وخفض الأسعار للمستهلكين.

وعاودت أسعار النفط الآجلة تسجيل خسائر فصلية خلال الربع الأخير من عام 2023، بلغت نسبتها نحو 19.2% لخام برنت و21.1% لخام غرب تكساس، متأثرة بتراجع المخاوف بشأن الإمدادات على خلفية إعلان روسيا رفع جزئي للحظر الذي فرضته على صادرات الديزل التي يتم تسليمها للموانئ عبر خطوط الأنابيب، وتوقع استئناف صادرات النفط العراقي إلى ميناء جيهان التركي بعد توقف دام ستة أشهر تقريباً، وارتفاع مخزونات النفط الخام التجارية الأمريكية تزامناً مع وصول الإنتاج إلى مستوى قياسي، وارتفاع مخزونات الغازولين الأمريكية مع انخفاض الطلب المحلي عليه إلى أدنى مستوى خلال العام، بسبب الفيضانات. فضلاً عن ضعف البيانات الاقتصادية في الاقتصادات الرئيسية، وارتفاع الدولار إلى أعلى مستوى له في 11 شهر عقب تجنب الإغلاق الحكومي الجزئي، وتوصل الولايات المتحدة وفنزويلا إلى اتفاق تضمن إصدار ترخيص مدته ستة أشهر يسمح بمعاملات في قطاع الطاقة – بما في ذلك تصدير النفط، ووضع سقف لطاقة التكرير في الصين عند 1 مليار طن متري بحلول عام 2025 بهدف تنظيم قطاع التكرير الضخم لديها والحد من انبعاثات الكربون.

وبشكل عام، حققت أسعار النفط الآجلة في عام 2023 خسائر سنوية بلغت نحو 10.3% لعقود خام برنت و10.7% لعقود خام غرب تكساس الأمريكي.

## 2-3 الأسعار الفورية للمنتجات النفطية

انعكس الانخفاض في أسعار النفط الخام على المتوسط السنوي لأسعار المنتجات النفطية المختلفة خلال عام 2023 التي شهدت انخفاضاً هي الأخرى في كافة الأسواق الرئيسية في العالم وبنسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج.

### 1-2-3 أسعار الغازولين الممتاز

بلغ معدل سعر الغازولين الممتاز في سوق **الخليج الأمريكي** 117.2 دولار/برميل في عام 2023، منخفضاً بنحو 17.4 دولار/ برميل، أي بنسبة 12.9% مقارنة بمعدلات السعر لعام 2022، وفي **سوق روتردام** وصل معدل السعر إلى 126 دولار/برميل، بانخفاض قدره 10.3 دولار/برميل، أي بنسبة 7.6% بالمقارنة

مع العام السابق. وفي **سوق البحر المتوسط** وصل معدل السعر في عام 2023 إلى 101.8 دولار/برميل، بانخفاض قدره 18.2 دولار/ برميل، والتي تشكل نسبة انخفاض تبلغ 15.2% بالمقارنة مع العام السابق. أما بالنسبة **لسوق سنغافورة**، فقد وصل معدل السعر إلى 98.6 دولار/برميل، بانخفاض قدره 16.4 دولار/ برميل، والتي تمثل حوالي 14.3% مقارنة بمستوى عام 2022.

وقد حققت سوق روتردام أعلى الأسعار من بين الأسواق الأربعة خلال عام 2023، تلتها السوق الأمريكي ثم سوق البحر المتوسط وأخيراً سوق سنغافورة التي حققت أدنى الأسعار، كما يوضح الجدول (1 - 14) والشكل (1- 12).

**الجدول 1-14**
**المتوسط الشهري للأسعار الفورية للمنتجات النفطية فى الاسواق المختلفة، 2022-2023،**
**(دولار/ برميل)**

| | السوق | الغازولين الممتاز | زيت الغاز | زيت الوقود |
|---|---|---|---|---|
| **متوسط عام 2022** | سنغافورة | **115.0** | **134.9** | **129.7** |
| | روتردام | **136.3** | **142.3** | **88.8** |
| | البحر المتوسط | **120.0** | **135.9** | **94.5** |
| | الخليج الامريكي | **134.6** | **122.1** | **76.8** |
| **متوسط عام 2023** | سنغافورة | **98.6** | **106.0** | **102.3** |
| | روتردام | **126.0** | **111.2** | **74.3** |
| | البحر المتوسط | **101.8** | **109.1** | **78.8** |
| | الخليج الامريكي | **117.2** | **78.6** | **68.1** |
| **الربع الأول** | سنغافورة | 98.9 | 108.4 | 102.8 |
| | روتردام | 122.0 | 114.0 | 68.9 |
| | البحر المتوسط | 100.6 | 112.3 | 74.0 |
| | الخليج الامريكي | 115.9 | 81.6 | 57.1 |
| **الربع الثاني** | سنغافورة | 94.2 | 93.0 | 89.9 |
| | روتردام | 125.4 | 96.4 | 70.1 |
| | البحر المتوسط | 99.2 | 95.1 | 74.6 |
| | الخليج الامريكي | 119.1 | 61.7 | 64.3 |
| **الربع الثالث** | سنغافورة | 105.3 | 115.1 | 112.3 |
| | روتردام | 138.1 | 120.0 | 82.6 |
| | البحر المتوسط | 113.0 | 118.1 | 86.1 |
| | الخليج الامريكي | 132.1 | 86.1 | 78.4 |
| **الربع الرابع** | سنغافورة | 96.1 | 107.5 | 104.4 |
| | روتردام | 118.3 | 114.4 | 75.6 |
| | البحر المتوسط | 94.4 | 110.9 | 80.6 |
| | الخليج الامريكي | 101.8 | 85.0 | 72.8 |

**المصدر:** - أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

**الشكل 1-12**
**أسعار الغازولين الممتاز، 2022-2023**
**(دولار/ برميل)**

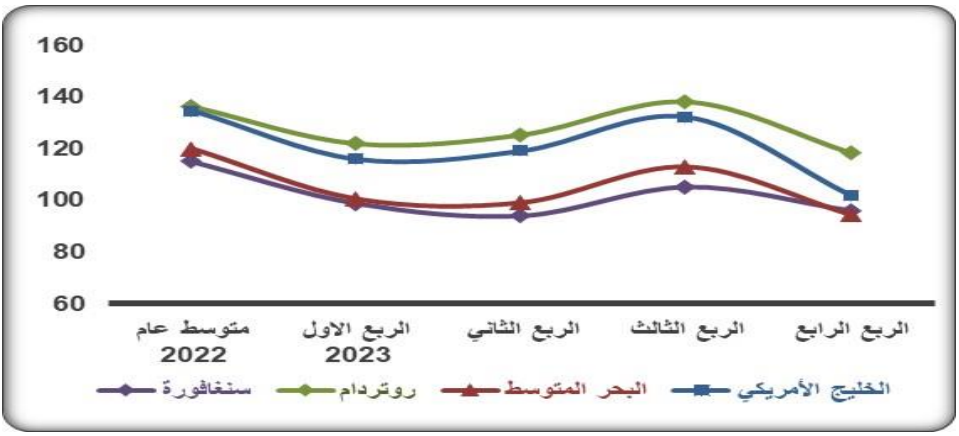


**المصدر:** الجدول (1-14).

## 2-2-3 أسعار زيت الغاز

شهد عام 2023 انخفاضاً في المتوسط السنوي لأسعار زيت الغاز بشكل عام في كافة الأسواق الرئيسية مقارنة بالعام السابق، وكانت مستويات أسعار زيت الغاز أعلى من أسعار الغازولين في سوق سنغافورة وسوق البحر المتوسط، بينما كانت أعلى من أسعار زيت الوقود في كافة الأسواق الرئيسية في العالم. وقد استأثر **سوق روتردام** بأعلى أسعار لزيت الغاز الذي بلغ 111.2 دولار/برميل خلال عام 2023 مشكلاً انخفاض بنسبة 21.9% مقارنة بعام 2022، تلتها **سوق البحر المتوسط** بمعدل سعر 109.1 دولار/برميل أي بنسبة انخفاض 19.7%، ثم **سوق سنغافورة** بمعدل سعر 106 دولار/برميل وبنسبة انخفاض 35.6%، وأخيراً **سوق الخليج الأمريكي** بأدنى الأسعار بواقع 78.6 دولار/ برميل خلال عام 2023 وبنسبة انخفاض 21.5% مقارنة بالعام السابق.

## 3-2-3 أسعار زيت الوقود

انخفضت أسعار زيت الوقود خلال عام 2023 في جميع الأسواق، حيث وصل معدلها في **سوق سنغافورة** إلى 102.3 دولار/برميل، بانخفاض 21.1%

بالمقارنة مع عام 2022، وفي **سوق البحر المتوسط** وصل إلى 78.8 دولار/برميل بانخفاض 16.6% بالمقارنة مع العام السابق، ووصل إلى 74.3 دولار/برميل في **سوق روتردام** بانخفاض قدره 16.3% بالمقارنة مع عام 2022. أما في **السوق الأمريكي**، فقد وصل معدل السعر إلى نحو 68.1 دولار/برميل خلال العام بانخفاض 11.3% بالمقارنة مع العام السابق.

### 3-3 أسعار شحن النفط الخام

انخفضت أسعار شحن النفط الخام خلال عام 2023 مقارنة بالمستويات المرتفعة المسجلة في عام 2022، حيث لم يكن الطلب المتزايد على الناقلات، وانخفاض تكاليف الوقود، والمسارات الأطول في ظل الأزمة الروسية الاوكرانية، كافياً للتغلب على أثر كل من، تخفيضات إنتاج النفط الخام من قبل مجموعة أوبك+، وخفض روسيا لصادراتها النفطية، وعدم اليقين بشأن الآفاق الاقتصادية للصين، وتكيف السوق مع الاضطرابات التجارية، فضلاً عن ضعف نمو أسطول ناقلات النفط الخام عالمياً خلال عام 2023 مقارنة بالعام السابق.

والجدير بالذكر، أن تصاعد التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط في نهاية عام 2023، تسبب في ارتفاع أسعار شحن النفط الخام، حيث أوقفت العديد من الشركات حركة ناقلاتها عبر البحر الأحمر، وأعادت توجيهها عبر طرق أطول حول أفريقيا. هذا ويمثل إجمالي شحنات النفط عبر قناة السويس وخط أنابيب سوميد ومضيق باب المندب حوالي 12% من تجارة النفط العالمية المنقولة بحراً خلال النصف الأول من عام 2023، وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، التي أشارت إلى أنه خلال النصف الأول من عام 2023، ارتفع تدفق النفط الخام المتجه شمالاً عبر قناة السويس وخط أنابيب سوميد بأكثر من 60% مقارنة بعام 2020، تزامناً مع ارتفاع الطلب في أوروبا والولايات المتحدة من أدنى مستوياته بسبب جائحة كورونا. كما أدت العقوبات على صادرات النفط الروسي التي بدأت في أوائل عام 2022، إلى تغيير أنماط التجارة العالمية، مما دفع أوروبا إلى استيراد المزيد من النفط الخام من منطقة الشرق الأوسط عبر قناة السويس وخط أنابيب سوميد وكمية أقل من روسيا.

وقد وصل معدل سعر الشحن خلال عام 2023 لشحنات النفط المتجهة من موانئ الشرق الأوسط إلى الشرق (للناقلات الكبيرة VLCC بحمولة 230-280 ألف طن ساكن) إلى نحو 15.3 دولار/طن، بارتفاع مقداره 1.6 دولار/طن، بنسبة تمثل حوالي 11.7% مقارنة بمعدل سعر الشحن لعام 2022. كما طرأ أيضاً ارتفاعاً في أسعار الشحنات المتجهة من الشرق الأوسط إلى الغرب (270-285 ألف طن ساكن) فقد وصل معدلها إلى حوالي 13 دولار/طن، وبارتفاع مقداره 2.7 دولار/طن، أي بنسبة 26.2% مقارنة بعام 2022.

أما بالنسبة لأسعار الشحن للشحنات ضمن منطقة البحر الأبيض المتوسط وبالناقلات الصغيرة أو متوسطة الحجم (85-80 ألف طن ساكن)، فقد استقر معدلها عام 2023 عند 13.8 دولار/طن وهو نفس المستوى المسجل خلال عام 2022، كما يوضح الجدول (1-15).

**الجدول 1-15**
**تطور اتجاهات أسعار شحن النفط الخام، 2019-2023**
**(نقطة على المقياس العالمي[3] / دولار للطن)**

| | 2019 | | 2020 | | 2021 | | 2022 | | 2023 (1) | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | % | دولار للطن | % | دولار للطن | % | دولار للطن | % | دولار للطن | % | دولار للطن |
| الشرق الأوسط / الشرق* | 66 | 13 | 60 | 14.0 | 35 | 6.9 | 63 | 13.7 | 58 | 15.3 |
| الشرق الأوسط / الغرب** | 35 | 7.8 | 39 | 11.6 | 23 | 5.6 | 38 | 10.3 | 39 | 13.0 |
| البحر المتوسط / البحر المتوسط*** | 116 | 7.9 | 88 | 6.5 | 97 | 6.3 | 195 | 13.8 | 164 | 13.8 |

* حجم الناقلة يتراوح ما بين 230 الى 280 ألف طن ساكن.
** حجم الناقلة يتراوح ما بين 270 الى 285 ألف طن ساكن.
*** حجم الناقلة يتراوح ما بين 80 الى 85 ألف طن ساكن.
(1) بيانات تقديرية.
**المصدر:** - أعداد مختلفة من التقرير الاحصائي السنوي لمنظمة أوبك.

[3] المقياس العالمي (World Scale) هو طريقة مستخدمة لاحتساب أسعار الشحن، حيث أن نقطة واحدة على المقياس العالمي تعني 1% من سعر النقل القياسي لذلك الاتجاه في كتاب (World Scale) الذي ينشر سنوياً من قبل (World Scale Association) ويتضمن قائمة من الأسعار بصيغة دولار/ طن تمثل (World Scale 100) لكل الاتجاهات الرئيسية في العالم.

## 4. المخزونات النفطية المختلفة

شهد عام 2023 انخفاضاً في المخزونات النفطية التجارية على وقع قرارات مجموعة دول أوبك+ بشأن خفض مستويات إنتاجها، وإجراء المملكة العربية السعودية خفضاً إضافياً طوعياً على إنتاجها، ونمو الطلب، فضلاً عن سحب الولايات المتحدة الأمريكية من مخزوناتها الاستراتيجية خلال النصف الأول 2023 لتشهد بدورها انخفاضاً في مستوياتها. وبشكل عام، انخفض إجمالي المخزونات النفطية العالمية ليبلغ 8.971 مليار برميل في نهاية الربع الرابع 2023، ويمثل ذلك انخفاضاً بنحو 172 مليون برميل، أي بنسبة 1.9% بالمقارنة بالربع المماثل من عام 2022.

يذكر أن المخزونات النفطية في البحر بلغت 1.409 مليار برميل في نهاية عام 2023 منخفضة بنحو 137 مليون برميل على أساس سنوي، وكان لتغير مسار التدفقات التجارية إلى مسافات أطول في ظل استمرار الأزمة الروسية الأوكرانية والتوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، دوراً في الحد من انخفاض المخزونات العابرة في الموانئ والمخزونات العائمة بالقرب من مناطق الاستهلاك الرئيسية، كما يوضح الجدول (1 – 16).

### 1-4 المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

بلغ المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حوالي 2.776 مليار برميل في نهاية الربع الرابع من عام 2023، مشكلاً انخفاضاً بنحو 20 مليون برميل بالمقارنة مع مستوياته في نهاية العام السابق، وبنحو 80 مليون برميل عن متوسط الخمسة أعوام السابقة الذي يُعد أحد أهداف مجموعة دول أوبك+. والجدير بالذكر أن كفاية المخزون التجاري في تلك الدول في نهاية عام 2023 قد بلغت 60.7 يوم من الاستهلاك وهو مستوى أقل من العام السابق البالغ 60.9 يوم.

### 2-4 المخزونات الاستراتيجية

انخفضت المخزونات الاستراتيجية في نهاية الربع الرابع من عام 2023 بشكل طفيف بلغ 4 مليون برميل فقط بالمقارنة مع مستوياته المسجلة في نهاية الربع الرابع من العام السابق لتصل إلى 1.507 مليار برميل.

هذا وقد انخفض المخزون الاستراتيجي الأمريكي من النفط الخام في نهاية الربع الرابع من عام 2023 إلى نحو 354 مليون برميل. وفي هذا السياق، تجدُر الإشارة إلى أن وزارة الطاقة الأمريكية أعلنت في منتصف شهر فبراير 2023 عن عزمها بيع 26 مليون برميل من مخزوناتها النفطية الاستراتيجية، وهو ما كان له دور في تراجع المخزون الاستراتيجي الأمريكي في السابع من شهر يوليو 2023 إلى نحو 346.8 مليون برميل وهو أدنى مستوى له منذ منتصف أغسطس 1983. يأتي ذلك قبل أن تعلن وزارة الطاقة الأمريكية إعادة شراء النفط الخام لملء المخزونات الاستراتيجية، تم تسليمها في شهري أغسطس وسبتمبر 2023 وخلال الفترة من أواخر نوفمبر وحتى نهاية العام، كما يوضح الجدول (1-16).

**الجدول 1-16**
**مستويات المخزونات النفطية المختلفة في نهاية الفصل، عامي 2022 و 2023**
**(مليون برميل)**

| المنطقة | الربع الأول | | الربع الثاني | | الربع الثالث | | الربع الرابع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2022 | 2023 | 2022 | 2023 | 2022 | 2023 | 2022 | 2023 |
| **الأمريكيتين** | **1415** | **1509** | **1433** | **1509** | **1472** | **1541** | **1507** | **1520** |
| منها : الولايات المتحدة الامريكية | 1139 | 1226 | 1186 | 1261 | 1221 | 1272 | 1205 | 1251 |
| **أوروبا** | **896** | **964** | **911** | **920** | **918** | **925** | **936** | **902** |
| **آسيا** | **316** | **350** | **317** | **359** | **358** | **365** | **353** | **354** |
| **إجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** | **2627** | **2824** | **2661** | **2788** | **2748** | **2831** | **2796** | **2776** |
| **بقية دول العالم** | **2981** | **3258** | **2977** | **3169** | **3042** | **3251** | **3289** | **3279** |
| **إجمالي المخزون التجاري**** | **5608** | **6082** | **5638** | **5956** | **5790** | **6082** | **6086** | **6055** |
| **المخزون على متن الناقلات** | 1371 | 1535 | 1437 | 1449 | 1533 | 1367 | 1546 | 1409 |
| **المخزون الاستراتيجي منه:** | **1737** | **1516** | **1638** | **1501** | **1541** | **1503** | **1511** | **1507** |
| المخزون الاستراتيجي الأمريكي | 568 | 371 | 492 | 347 | 416 | 351 | 372 | 354 |
| **إجمالى المخزون العالمى** | **8716** | **9132** | **8713** | **8906** | **8863** | **8952** | **9143** | **8971** |
| **كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (يوم)** | 57.8 | 61.0 | 57.3 | 59.4 | 58.4 | 61.3 | 60.9 | 60.7 |

* بيانات تقديرية.
** لايشمل المخزون على متن الناقلات .
**المصدر:**
**- Oil Market Intelligence, various issues.**

## ثانياً: قيمة صادرات النفط في الدول الأعضاء

انعكست معدلات أسعار النفط خلال عام 2023 وقرارات مجموعة أوبك+ (من ضمنها ست من الدول الأعضاء) على قيمة صادرات النفط التي تعد المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء في منظمة أوابك، والداعم الرئيسي لاحتياطيات بنوكها المركزية من العملة الأجنبية، والمعزز الأساسي للفوائض في ميزانياتها.

ولعل البيانات الشهرية المتعلقة بقيمة صادرات النفط الخام الشهرية المقدرة للدول الأعضاء تعطي صورة أوضح للآثار التي نجمت عن تذبذب حركة الأسعار وقرارات مجموعة دول أوبك+ خلال العام. ففى شهر يناير 2023 عندما وصل متوسط أسعار سلة خامات أوبك إلى 81.6 دولار/برميل قدرت قيمة صادرات النفط الخام للدول الأعضاء بنحو 47.5 مليار دولار. وانخفضت قيمة الصادرات بعد ذلك لتصل إلى 45.6 مليار دولار في شهر مارس، تزامناً مع انخفاض الأسعار إلى 78.5 دولار/برميل، وقيام دول أوبك+ بتعديل مستوى إنتاجها الشهري بالخفض بمقدار 2 مليون برميل/يوم من مستوى الإنتاج المستهدف في شهر أغسطس 2022.

وارتفعت قيمة صادرات النفط الخام المقدرة في شهر أبريل 2023 إلى حوالي 47.2 مليار دولار، على خلفية ارتفاع أسعار النفط إلى 84.1 دولار/برميل. يأتي ذلك قبل أن تعاود قيمة تلك الصادرات انخفاضها لتصل في شهر يونيو إلى نحو 40.7 مليار دولار وهو أقل مستوى لها خلال العام، تزامناً مع انخفاض أسعار النفط الخام إلى 75.2 دولار/برميل وهو أدنى مستوياتها منذ شهر سبتمبر 2021، وقيام بعض دول مجموعة أوبك+ بإجراء خفض إضافي طوعي على مستوى إنتاجها الشهري بإجمالي نحو 1.7 مليون ب/ي ابتداء من شهر مايو 2023.

وخلال الثلاثة أشهر التالية، ارتفعت قيمة صادرات النفط الخام المقدرة بشكل متواصل لتبلغ 47.8 مليار دولار في سبتمبر 2023، عندما وصل متوسط أسعار سلة خامات أوبك إلى 94.6 دولار/برميل. ويأتي ذلك على الرغم من الخفض الإضافي الطوعي البالغ 1 مليون ب/ي الذي أجرته المملكة العربية السعودية على

إنتاجها بداية من يوليو 2023، وقيام الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية بإجراء خفض إضافي طوعي على إنتاجها بلغ 20 ألف ب/ي خلال شهر أغسطس، بهدف تعزيز الجهود الاحترازية التي تبذلها مجموعة أوبك+ في إطار سعيها لدعم الاستقرار والتوازن في أسواق النفط العالمية. فضلاً عن تراجع إمدادات النفط الخام من دولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة الكويت، ودولة ليبيا.

وعاودت قيمة صادرات النفط الخام المقدرة للدول الأعضاء انخفاضها لتصل في شهر ديسمبر 2023 إلى نحو 41.2 مليار دولار، متأثرة بانخفاض أسعار النفط إلى 79 دولار/برميل، كما يوضح الشكل (1 – 13).

**الشكل (1- 13)**
**مقارنة مستويات أسعار النفط الخام بقيمة صادراته للدول الأعضاء، يناير –ديسمبر 2023**

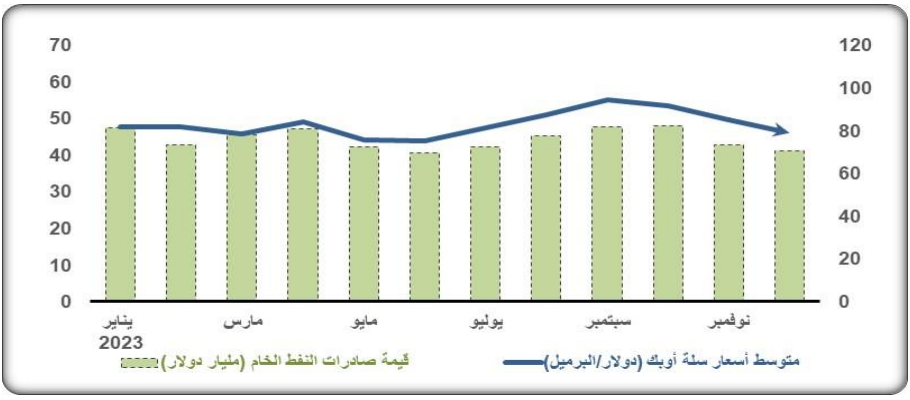


**المصدر:** الجدول (1-11) - الجدول (1-17).

وعند المقارنة السنوية، يلاحظ انخفاض قيمة صادرات النفط الخام بالأسعار الجارية للدول الأعضاء في أوابك من حوالي 656.4 مليار دولار عام 2022 إلى حوالي 533.5 مليار دولار عام 2023، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الانخفاض الذي شهدته مستويات أسعار النفط الخام بنسبة 17.1%، فضلاً عن قرارات مجموعة دول أوبك+ (من ضمنها ست من الدول الأعضاء) بشأن خفض الإنتاج الهادفة إلى تحقيق الاستقرار والتوازن في السوق النفطية العالمية، ويمثل ذلك انخفاضاً بحوالي 122.9 مليار دولار، أي بنسبة 18.7% مقارنة بالعام السابق.

يذكر أن قيمة صادرات النفط الخام للدول الأعضاء بالأسعار الحقيقية لعام 2005 بعد تعديلها وفق مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة، انخفضت من 486.4 مليار دولار عام 2022 إلى 395.3 مليار دولار عام 2023 ما يمثل انخفاض بنسبة 18.7%. كما يوضح الجدول (1 - 17) والشكل (1- 14).

**الجدول 1-17**
**قيمة صادرات النفط الخام للدول الأعضاء بالأسعار الجارية والحقيقية، 2005-2023**
**(مليار دولار)**

| السنة | بالأسعار الجارية | بالأسعار الحقيقية لعام 2005 |
|---|---|---|
| **2005** | 305.8 | 305.8 |
| **2006** | 375.1 | 367.3 |
| **2007** | 410.2 | 392.7 |
| **2008** | 585.3 | 549.7 |
| **2009** | 352.8 | 329.1 |
| **2010** | 450.9 | 416.9 |
| **2011** | 624.8 | 569.9 |
| **2012** | 702.6 | 632.9 |
| **2013** | 654.3 | 581.8 |
| **2014** | 592.9 | 519.8 |
| **2015** | 319.9 | 276.9 |
| **2016** | 269.5 | 231.1 |
| **2017** | 346.3 | 292.6 |
| **2018** | 442.5 | 367.5 |
| **2019** | 426.1 | 348.6 |
| **2020** | 238.0 | 191.6 |
| **2021** | 422.7 | 329.9 |
| **2022** | 656.4 | 486.4 |
| **2023** | 533.5 | 395.3 |

**ملاحظات:**
* بيانات تقديرية. تم تقدير قيمة صادرات النفط في الدول الأعضاء بالأسعار الجارية على النحو التالي:
تم احتساب حجم صادرات النفط في الدول الأعضاء وذلك بطرح الإستهلاك الشهري من انتاج النفط الخام الشهري، وبعد ذلك تم احتساب المعدل الشهري للأسعار الفورية لخامات كل دولة، وبضرب المعدل الشهري للسعر في حجم الصادرات النفطية الشهرية تم تقدير قيمة الصادرات الشهرية ومنها تم احتساب القيمة التقديرية لصادرات النفط السنوية للدول الأعضاء.
** الأسعار الحقيقية تشير إلى العائدات بموجب مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة، كما ينشرها صندوق النقد الدولي.
**المصدر:** منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك).

**الشكل (1- 14)**
**القيمة الأسمية والحقيقية لصادرات الدول الأعضاء من النفط الخام، 2005-2023**
**(مليار دولار – بالأسعار الحقيقية لعام 2005)**

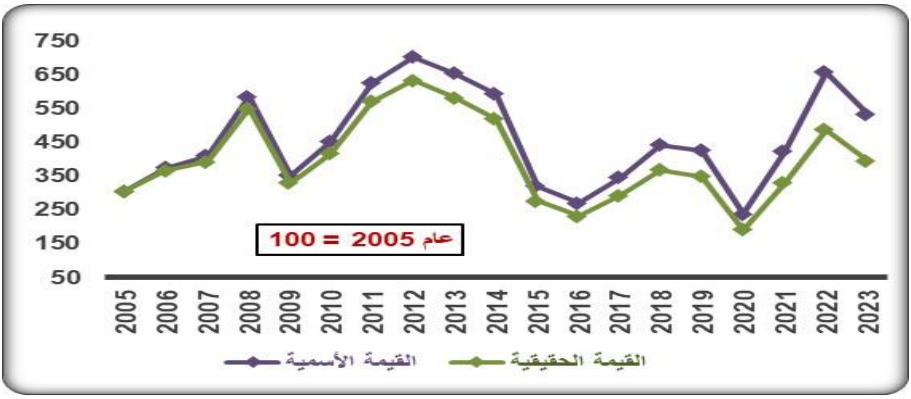


**المصدر:** الجدول (1-17).

## ثالثاً: الآفاق المستقبلية للسوق النفطية على المدى القريب

### 1. الإمدادات النفطية العالمية:

تشير توقعات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى ارتفاع إجمالي الإمدادات النفطية من الدول غير المشاركة في إعلان التعاون لمجموعة أوبك+ في عام 2024 بنسبة 2.4% مقارنة بعام 2023، لتصل إلى نحو 53 مليون برميل/يوم، وستكون المحركات الرئيسية لهذا الارتفاع هي كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والبرازيل والنرويج. وفي هذا السياق، يتوقع أن تستحوذ الولايات المتحدة الأمريكية على الجزء الأكبر من هذا الارتفاع وبنسبة تُقدر بنحو 35.8% لتصل إجمالي إمداداتها النفطية إلى حوالي 21.3 مليون برميل/يوم في عام 2024.

### 2. الطلب العالمي على النفط:

تشير توقعات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى استمرار انتعاش نمو الطلب العالمي على النفط في عام 2024، وإن كان بوتيرة أقل من العام السابق، ليرتفع بنسبة تبلغ 2.2% مقارنة بالمستويات المسجلة في عام 2023 ويصل إلى مستوى قياسي جديد يبلغ نحو 104.5 مليون برميل/يوم. حيث يتوقع ارتفاع طلب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 0.5% فقط ليصل إلى نحو 46 مليون

برميل/يوم، كما يتوقع ارتفاع طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 3.6% ليصل إلى نحو 58.5 مليون برميل/يوم. ويعزى النمو المتوقع في الطلب العالمي على النفط بشكل رئيسي إلى الطلب القوي على الغازولين ووقود السيارات والديزل في ظل تزايد حركة التنقل على الطرق والسفر الجوي والنقل بالشاحنات، فضلاً عن تحسن أنشطة الصناعة والبناء والزراعة في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وإضافات القدرات وهوامش البتروكيماويات التي يتوقع أن يتركز معظمها في الصين ومنطقة الشرق الأوسط. ومع ذلك، فإن هذه التوقعات تخضع لبعض من الشكوك، بما في ذلك التطورات الاقتصادية العالمية.

### 3. الاستثمارات العالمية:

استناداً إلى السيناريو المرجعي لمنظمة أوبك والذي يتوقع نمو الطلب العالمي على النفط بنحو 15.4 مليون ب/ي خلال الفترة (2022 – 2045)، وبالنظر إلى الانخفاض الطبيعي في إنتاج حقول النفط الحالية، تبلغ متطلبات الاستثمار التراكمية المطلوبة لتلبية الطلب العالمي على النفط حتى عام 2045 حوالي 14 تريليون دولار – أي بمعدل سنوي 610 مليار دولار، تشمل (11.1 تريليون دولار في أنشطة الاستكشاف والإنتاج - Upstream، و 1.2 تريليون دولار في أنشطة التخزين والنقل - Midstream، و 1.7 تريليون دولار في أنشطة التكرير والتوزيع والتصدير - Downstream).

## رابعاً: تطورات استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء خلال الفترة (2019-2023)

شهدت الفترة (2019-2023) تقلبات في مستوى استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء، حيث ارتفع بمعدل 2.6% ليصل إلى 13.41 مليون برميل مكافئ نفط في اليوم (ب م ن ي في) عام 2019، قبل أن يتراجع في عام 2020 بمعدل 6.9% متأثراً بجائحة فيروس كورونا ليصل إلى 12.5 مليون ب م ن ي، وعاود مستوى الاستهلاك ارتفاعه مجدداً بمعدل 4.8% عام 2021 تزامناً مع بدء تعافي اقتصادات الدول الأعضاء من تداعيات الجائحة، وواصل ارتفاعه بشكل ملحوظ بلغ معدله 5.7% في عام 2022، وتشير التقديرات الأولية إلى استمرار ارتفاع هذا الاستهلاك في عام 2023 بمعدل أقل مقارنة بالعام السابق بلغ 1.5% في ظل تباطؤ التعافي الاقتصادي ليصل إلى حوالي 14 مليون ب م ن ي.

تشير التقديرات إلى أنه تم استهلاك 86.3% من إجمالي استهلاك الطاقة في عام 2023 في ست من الدول الأعضاء، وهي: السعودية، مصر، الإمارات، الجزائر، العراق، وقطر. ومن المقدر وصول استهلاك هذه الدول إلى المستويات التالية: السعودية (4.87 مليون ب م ن ي)، مصر (1.98 مليون ب م ن ي)، الإمارات (1.59 مليون ب م ن ي)، الجزائر (1.37 مليون ب م ن ي)، العراق (1.35 مليون ب م ن ي)، وقطر (950 ألف ب م ن ي). أما في بقية الدول الأعضاء فمن المقدر بلوغ حجم استهلاك الطاقة عام 2023 المستويات التالية: الكويت (832 ألف ب م ن ي)، ليبيا (394 ألف ب م ن ي)، البحرين (311 ألف ب م ن ي)، سورية (200 ألف ب م ن ي). ويوضح الشكل (1- 15) والجدول (1-18) استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء خلال عامي 2022 و 2023.

**الشكل 1- 15**
**استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء في عامي 2022 و2023**
**(ألف برميل مكافئ نفط / يوم)**

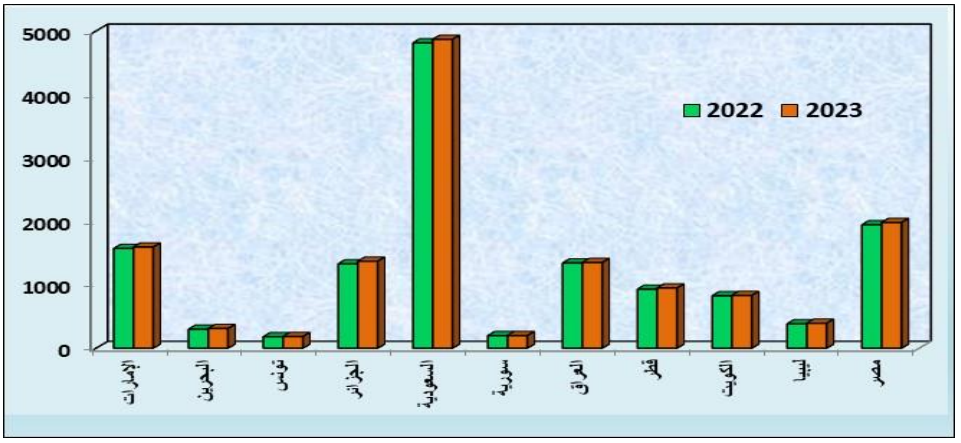


- بيانات عام 2023 تقديرية.
**المصدر:** منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.

**الجدول 1-18**
**استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء، 2019 - 2023**
**(ألف برميل مكافئ نفط / يوم)**

| | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | معدل النمو (%) 2022/2023 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الإمارات | 1497.0 | 1507.1 | 1521.9 | 1571.6 | 1594.4 | 1.4 |
| البحرين | 329.8 | 327.6 | 317.4 | 299.3 | 310.6 | 3.8 |
| تونس* | 204.4 | 191.5 | 199.6 | 181.3 | 183.7 | 1.3 |
| الجزائر | 1269.7 | 1174.4 | 1280.4 | 1329.6 | 1371.0 | 3.1 |
| السعودية | 4599.0 | 4232.2 | 4544.4 | 4813.4 | 4868.8 | 1.2 |
| سورية | 204.9 | 182.1 | 199.8 | 198.1 | 200.1 | 1.0 |
| العراق | 1362.3 | 1104.6 | 1185.3 | 1343.3 | 1351.8 | 0.6 |
| قطر | 846.1 | 890.1 | 856.0 | 930.4 | 949.5 | 2.1 |
| الكويت | 685.0 | 664.1 | 720.2 | 827.0 | 832.2 | 0.6 |
| ليبيا | 571.9 | 476.5 | 375.5 | 384.4 | 393.5 | 2.4 |
| مصر | 1840.8 | 1729.5 | 1873.2 | 1945.9 | 1982.1 | 1.9 |
| **الإجمالي** | **13410.9** | **12479.9** | **13073.6** | **13824.5** | **14037.5** | **1.5** |

- بيانات عام 2023 تقديرية.
* جمدت تونس عضويتها في منظمة أوابك في عام 1987.
**ملاحظة:** قد لا تتطابق المجاميع نظراً للتقريب.
**المصدر:** منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.

## 1. استهلاك الفرد من الطاقة

انخفض معدل استهلاك الفرد من الطاقة في الدول الأعضاء بشكل طفيف من 18.5 برميل مكافئ نفط (ب م ن) في عام 2019 إلى 18.0 ب م ن في عام 2023. وحدث هذا الانخفاض في كافة الدول الأعضاء باستثناء كل من قطر والكويت والإمارات والجزائر. ويقدر أن يبلغ معدل استهلاك الفرد من الطاقة في الدول الأعضاء عام 2023، كما يلي: قطر (120.6 ب م ن)، البحرين (71.7 ب م ن)، الكويت (61.3 ب م ن)، الإمارات (57.8 ب م ن)، السعودية (54.1 ب م ن)، ليبيا (21 ب م ن)، العراق (11.4 ب م ن)، الجزائر (10.9 ب م ن)، مصر (6.8 ب م ن)، وسورية (4.2 ب م ن). ويوضح الشكل (1-16) معدل استهلاك الفرد من الطاقة في الدول الأعضاء.

**الشكل 1-16**
**معدل استهلاك الفرد من الطاقة في الدول الأعضاء في عام 2023**
**(برميل مكافئ نفط)**

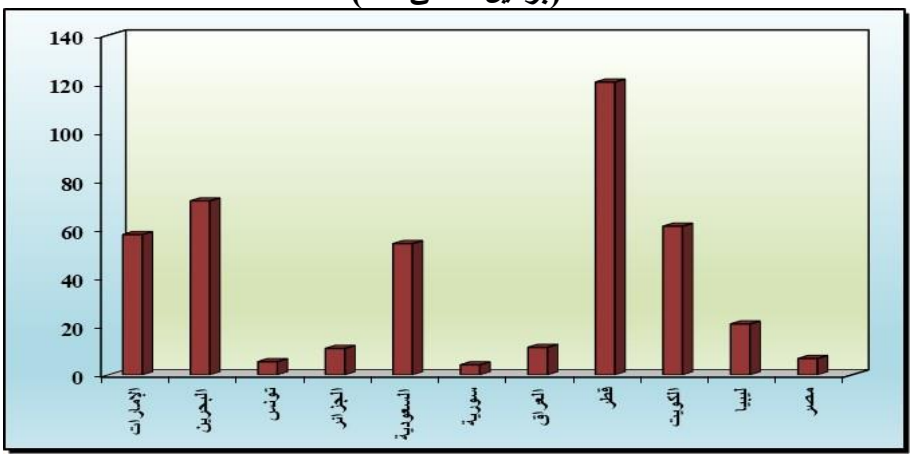


- بيانات عام 2023 تقديرية.
**المصدر:** منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.

## 2. استهلاك الطاقة وفق المصدر

تعتمد الدول الأعضاء بصورة شبه كاملة على النفط والغاز الطبيعي لسد احتياجاتها من الطاقة حيث بلغت حصة هذين المصدرين 98.7% في عام 2022، ومن المقدر أن تستقر عند نفس المستوى في عام 2023. ويقدر أن يكون مزيج

الطاقة المستهلكة في الدول الأعضاء عام 2023 على النحو التالي: الغاز الطبيعي (54%)، النفط (44.8%)، الفحم (0.6%)، والطاقة الكهرومائية (0.6%). ويوضح الشكل (1-17) والجدول (1- 19) استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء حسب المصدر في عام 2023.

**الشكل 1- 17**
**مزيج الطاقة المستهلكة في الدول الأعضاء في عام 2023 (%)**

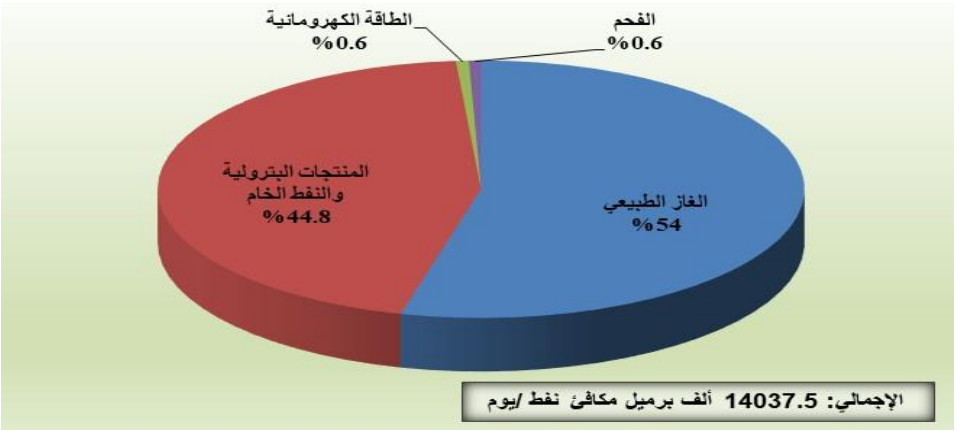


**المصدر:** منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.

**الجدول 1-19**
**مزيج الطاقة المستهلكة في الدول الأعضاء، 2019 - 2023**
**(ألف برميل مكافئ نفط / يوم)**

| | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | معدل النمو % 2022/2023 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الغاز الطبيعي | 7328.8 | 7207.7 | 7245.7 | 7453.7 | 7580.2 | **1.7** |
| المنتجات البترولية والنفط الخام | 5899.3 | 5121.8 | 5665.9 | 6195.9 | 6282.5 | **1.4** |
| الطاقة الكهرومائية | 90.8 | 84.8 | 89.6 | 89.7 | 89.7 | _ |
| الفحم | 91.9 | 65.5 | 72.4 | 85.1 | 85.1 | _ |
| **إجمالي الاستهلاك** | **13410.9** | **12479.9** | **13073.6** | **13824.5** | **14037.5** | **1.5** |

- بيانات عام 2023 تقديرية.
**ملاحظة:** قد لا تتطابق المجاميع نظراً للتقريب.
**المصدر:** منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.

### 3. استهلاك الغاز الطبيعي

ارتفع استهلاك الغاز الطبيعي في الدول الأعضاء من 7.33 مليون ب م ن ي في عام 2019 إلى 7.45 مليون ب م ن ي في عام 2022، ومن المقدر أن يرتفع بمعدل 1.7% في عام 2023 ليصل إلى 7.58 مليون ب م ن ي. وقد ظل الغاز الطبيعي مستحوذاً على الجزء الأكبر من مزيج الطاقة المستهلكة في الدول الأعضاء أي بنسبة 54.6% في عام 2019 و 53.9% في عام 2022، ويقدر لها أن ترتفع هذه الحصة بشكل طفيف لتصل إلى 54% في عام 2023.

والجدير بالذكر أن استهلاك الغاز الطبيعي يتم بصورة رئيسية في خمس دول، وهي: السعودية، الإمارات، مصر، الجزائر، وقطر. ومن المقدر أن تشكل حصة هذه الدول الخمس نسبة 80.3% من إجمالي استهلاك الغاز الطبيعي في الدول الأعضاء في عام 2023 حيث بلغت حصص هذه الدول من إجمالي استهلاك الدول الأعضاء كما يلي: السعودية (28.3%)، الإمارات (16.1%)، مصر (13.9%)، الجزائر (12.3%)، وقطر (9.7%). ويبين الشكل (1- 18) والجدول (1-20) استهلاك الغاز الطبيعي في الدول الأعضاء خلال عامي 2022 و 2023.

**الشكل 1- 18**
**استهلاك الغاز الطبيعي في الدول الأعضاء خلال عامي 2022 و2023**
**(ألف برميل مكافئ نفط / يوم)**

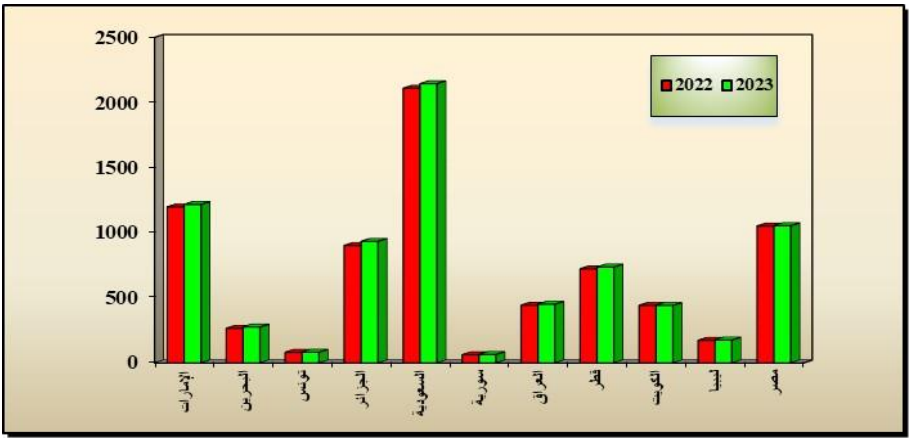


**المصدر:** منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.

**الجدول 1-20**
**استهلاك الغاز الطبيعي في الدول الأعضاء، 2019 - 2023**
**(ألف برميل مكافئ نفط / يوم)**

| | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | معدل النمو % 2022/2023 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الإمارات | 1143.6 | 1187.1 | 1175.1 | 1198.3 | 1217.1 | 1.6 |
| البحرين | 295.5 | 297.4 | 287.1 | 266.3 | 276.7 | 3.9 |
| تونس* | 98.6 | 93.4 | 107.9 | 81.9 | 83.0 | 1.3 |
| الجزائر | 813.5 | 777.8 | 862.1 | 901.7 | 933.2 | 3.5 |
| السعودية | 2114.6 | 2050.5 | 2067.7 | 2109.1 | 2144.0 | 1.7 |
| سورية | 57.3 | 47.2 | 75.4 | 62.9 | 64.9 | 3.1 |
| العراق | 418.6 | 435.5 | 395.1 | 443.1 | 451.6 | 1.9 |
| قطر | 682.2 | 697.4 | 668.0 | 722.9 | 737.0 | 1.9 |
| الكويت | 318.1 | 313.9 | 340.4 | 442.2 | 442.2 | 0.0 |
| ليبيا | 339.8 | 276.8 | 171.3 | 173.9 | 176.5 | 1.5 |
| مصر | 1046.8 | 1030.7 | 1095.6 | 1051.2 | 1054.0 | 0.3 |
| **الإجمالي** | **7328.8** | **7207.7** | **7245.7** | **7453.7** | **7580.2** | **1.7** |

- بيانات عام 2023 تقديرية.
* جمدت تونس عضويتها في منظمة أوابك في عام 1987.
**ملاحظة:** قد لا تتطابق المجاميع نظراً للتقريب.
**المصدر:** منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.

ويمكن تصنيف الدول الأعضاء ضمن ثلاث فئات، وذلك حسب الأهمية النسبية لمساهمة الغاز الطبيعي في إجمالي استهلاك الطاقة في هذه الدول في عام 2023، وهذه الفئات هي:

- **الدول التي تعتمد اعتمادا أساسيا على الغاز الطبيعي** لتغطية متطلبات الطاقة فيها، وهي الدول التي تزيد فيها حصة الغاز الطبيعي عن 50% من استخدام الطاقة. وتتألف هذه الفئة من 6 دول، وهي: البحرين، قطر، الإمارات، الجزائر، مصر، والكويت. وبلغت حصة الغاز الطبيعي من إجمالي استهلاك الطاقة في هذه الدول في عام 2023 كما يلي: البحرين (89.1%)، قطر (77.6%)، الإمارات (76.3%)، الجزائر (68.1%)، مصر (53.2%)، والكويت (53.1%).

- **الدول التي تعتمد اعتمادا رئيسيا على الغاز الطبيعي** لتغطية متطلبات الطاقة، وهي الدول التي تتراوح فيها حصة الغاز الطبيعي ما بين 40%- 50% من استخدام الطاقة. وتتضمن هذه الفئة 3 دول، وهي: تونس، ليبيا،والسعودية

وبلغت حصة الغاز الطبيعي في استهلاك هذه الدول كما يلي: تونس (45.2%)، ليبيا (44.9%)،والسعودية (44.0%).

- **الدول التي تعتمد اعتمادا ثانويا على الغاز الطبيعي**، وتضم هذه الفئة دولتين، وهما العراق وسورية، حيث بلغت حصة الغاز الطبيعي في إجمالي استهلاك الطاقة فيهما 33.4% و32.4% على التوالي. ويبين الشكل (1- 19) درجة اعتماد الدول الأعضاء على الغاز الطبيعي لتلبية متطلباتها من الطاقة خلال عام 2023.

**الشكل 1- 19**
**الأهمية النسبية لاستهلاك الغاز الطبيعي في إجمالي استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء في عام 2023***
**(%)**

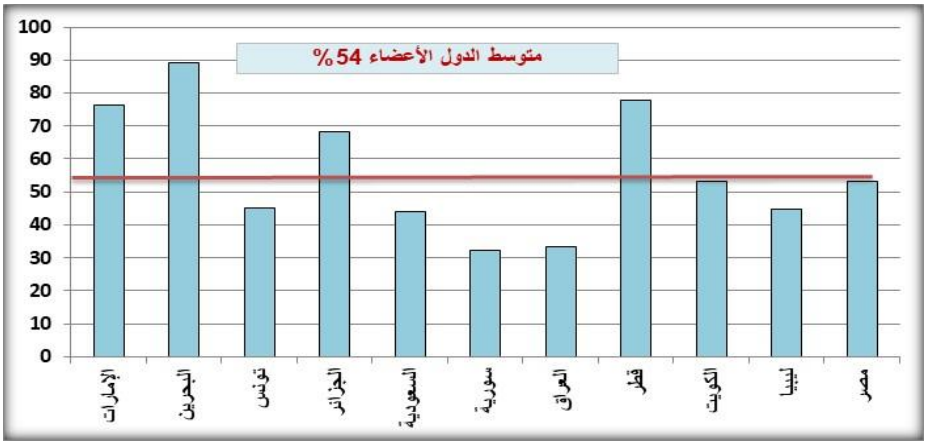


* بيانات تقديرية.
**المصدر:** منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.

### 4. استهلاك المنتجات البترولية والنفط الخام

انخفض استهلاك المنتجات البترولية والنفط الخام في الدول الأعضاء من 5.90 مليون ب م ن ي في عام 2019 إلى 5.12 مليون ب م ن ي في عام 2020، بسبب جائحة فيروس كورونا، وعاود ارتفاعه مجدداً ليبلغ 5.67 مليون ب م ن ي في عام 2021، وواصل ارتفاعه بعد ذلك حيث تشير التقديرات إلى استمرار ارتفاع هذا الاستهلاك في عام 2023 بمعدل 1.4% ليصل إلى نحو 6.28 مليون ب م ن ي.

وتوجد ضمن الدول الأعضاء ثلاث دول ذات استهلاك ملموس من المنتجات البترولية والنفط الخام، وهذه الدول هي: السعودية، العراق، ومصر. ومن المقدر أن يصل هذا الاستهلاك في عام 2023 إلى نحو 2.7 مليون ب م ن ي في السعودية، وإلى 886 ألف ب م ن ي في العراق، وإلى 837 ألف ب م ن ي في مصر. ويشكل استهلاك المنتجات البترولية والنفط الخام في هذه الدول الثلاث أكثر من ثلثي (70.8%) إجمالي استهلاك المنتجات البترولية والنفط الخام في الدول الأعضاء في عام 2023. أما استهلاك المنتجات البترولية والنفط الخام في بقية الدول الأعضاء فيقدر أن يصل إلى المستويات التالية: الجزائر (433 ألف ب م ن ي)، الكويت (384 ألف ب م ن ي)، الإمارات (329 ألف ب م ن ي)، ليبيا (217 ألف ب م ن ي)، قطر (213 ألف ب م ن ي)، سورية (128 ألف ب م ن ي)، والبحرين (34 ألف ب م ن ي)، كما يوضح الجدول (1- 21).

**الجدول 1-21**
**استهلاك المنتجات البترولية والنفط الخام في الدول الأعضاء، 2019 - 2023**
**(ألف برميل مكافئ نفط / يوم)**

| | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | معدل النمو % 2022/2023 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الإمارات | 313.7 | 282.0 | 311.3 | 325.3 | 329.2 | 1.2 |
| البحرين | 34.3 | 30.2 | 30.3 | 33.0 | 33.9 | 2.7 |
| تونس* | 104.8 | 97.1 | 90.6 | 98.4 | 99.7 | 1.3 |
| الجزائر | 447.7 | 391.7 | 413.5 | 423.1 | 432.9 | 2.3 |
| السعودية | 2482.4 | 2179.9 | 2474.9 | 2702.4 | 2723.0 | 0.8 |
| سورية | 140.5 | 127.9 | 117.4 | 128.2 | 128.2 | 0.0 |
| العراق | 919.7 | 650.0 | 775.8 | 885.8 | 885.8 | 0.0 |
| قطر | 163.9 | 192.7 | 188.0 | 207.5 | 212.6 | 2.4 |
| الكويت | 363.4 | 343.6 | 373.5 | 378.5 | 383.7 | 1.4 |
| ليبيا | 232.1 | 199.7 | 204.2 | 210.5 | 217.9 | 3.1 |
| مصر | 697.0 | 626.9 | 686.5 | 803.2 | 836.6 | 4.2 |
| **الإجمالي** | **5899.3** | **5121.8** | **5665.9** | **6195.9** | **6282.5** | **1.4** |

- بيانات عام 2023 تقديرية.
* جمدت تونس عضويتها في منظمة أوابك في عام 1987.
**ملاحظة:** قد لا تتطابق المجاميع نظراً للتقريب.
**المصدر:** منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.

ويمكن تصنيف الدول الأعضاء إلى فئتين من ناحية حصة المنتجات البترولية والنفط الخام في إجمالي استهلاك الطاقة في عام 2023. وتتألف الفئة الأولى من الدول التي ما تزال المنتجات البترولية والنفط الخام تغطي أكثر من نصف احتياجات الطاقة فيها. وتتشكل هذه الفئة من أربع دول، وهي: العراق (65.5%)، سورية (64.1%)، السعودية (55.9%)، وليبيا (55.1%). وتتمثل الفئة الثانية من الدول التي تشكل المنتجات البترولية والنفط الخام أقل من نصف احتياجات الطاقة فيها. وتتضمن ست دول، وهي: الكويت (46.1%)، مصر (42.2%)، الجزائر (31.6%)، قطر (22.4%)، الإمارات (20.6%)، والبحرين (10.9%).

## 5. استهلاك الفحم والطاقة الكهرومائية

تستهلك الدول الأعضاء كميات ضئيلة من الفحم والطاقة الكهرومائية، ومن المقدر أن يصل حجم الاستهلاك من هذين المصدرين إلى 174.8 ألف ب م ن ي في

عام 2023، أي مايمثل 1.2% من إجمالي استهلاك الطاقة، كما هو موضح في الجدول (1- 22) والجدول (1- 23).

**الجدول 1-22**
**استهلاك الطاقة الكهرومائية في الدول الأعضاء، 2019 - 2023**
**(ألف برميل مكافئ نفط / يوم)**

| | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | معدل النمو % 2022/2023 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| تونس* | 1.0 | 1.0 | 1.0 | 1.0 | 1.0 | 0.0 |
| الجزائر | 0.3 | 0.1 | 0.02 | 0.02 | 0.02 | 0.0 |
| سورية | 7.0 | 7.0 | 7.0 | 7.0 | 7.0 | 0.0 |
| العراق | 24.0 | 19.2 | 14.4 | 14.4 | 14.4 | 0.0 |
| مصر | 58.6 | 57.6 | 67.2 | 67.3 | 67.3 | 0.0 |
| **الإجمالي** | **90.8** | **84.8** | **89.6** | **89.7** | **89.7** | **0.0** |

- بيانات عام 2023 تقديرية.
* جمدت تونس عضويتها في منظمة أوابك في عام 1987.
**ملاحظة:** قد لا تتطابق المجاميع نظراً للتقريب.
**المصدر:** منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.

**الجدول 1-23**
**استهلاك الفحم في الدول الأعضاء، 2019 - 2023**
**(ألف برميل مكافئ نفط / يوم)**

| | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | معدل النمو % 2022/2023 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الإمارات | 39.7 | 38.0 | 35.5 | 48.0 | 48.0 | 0.0 |
| الجزائر | 8.3 | 4.8 | 4.8 | 4.8 | 4.8 | 0.0 |
| السعودية | 2.0 | 1.8 | 1.8 | 1.8 | 1.8 | 0.0 |
| سورية | 0.02 | 0.02 | 0.02 | 0.02 | 0.02 | 0.0 |
| الكويت | 3.5 | 6.5 | 6.3 | 6.3 | 6.3 | 0.0 |
| مصر | 38.4 | 14.4 | 24.0 | 24.2 | 24.2 | 0.0 |
| **الإجمالي** | **91.9** | **65.5** | **72.4** | **85.1** | **85.1** | **0.0** |

- بيانات عام 2023 تقديرية.
**ملاحظة:** قد لا تتطابق المجاميع نظراً للتقريب.
**المصدر:** منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.

## 6. الطاقات المتجددة

تسعى الدول الأعضاء إلى تطوير إنتاج مصادر الطاقة المتجددة المختلفة، بما يضمن الاستدامة البيئية ويساهم في توفير مصادر أخرى للطاقة، ويتفق مع التوجهات العالمية لتحولات الطاقة. وفي هذا السياق، ارتفع إجمالي السعة الإنتاجية للطاقات المتجددة في الدول الأعضاء خلال عام 2023 بنسبة 30.8% مقارنة بعام 2022 ليبلغ نحو 21.3 جيجاوات، أي ما يمثل 0.8% فقط من الإجمالي العالمي البالغ 3869.7 جيجاوات خلال نفس العام، وفقاً لأحدث البيانات المتاحة. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع قدرات طاقة الرياح في مصر والامارات، وارتفاع قدرات الطاقة الشمسية في الامارات والسعودية ومصر والبحرين وليبيا، إلى جانب ارتفاع قدرات الطاقة الحيوية في الامارات ومصر. وعلى وقع ذلك، استحوذت السعة الإنتاجية للطاقة الشمسية على حصة تقدر بنحو 56.9% من الإجمالي، يليها السعة الإنتاجية للطاقة الكهرومائية بحصة 29.7%، حيث تستغل الدول الأعضاء التي تتوفر لديها مصادر مائية، الطاقة الكهرومائية في توليد الكهرباء، خاصة مصر والعراق وسورية والجزائر، ثم السعة الإنتاجية لطاقة الرياح بحصة 12.5%، والسعة الإنتاجية للطاقة الحيوية بنسبة 0.9%، كما يوضح الشكل (1- 20).

**الشكل 1- 20**
**تطور السعة الإنتاجية للطاقات المتجددة في الدول الأعضاء، عامي 2022 و2023**
**(جيجاوات)**

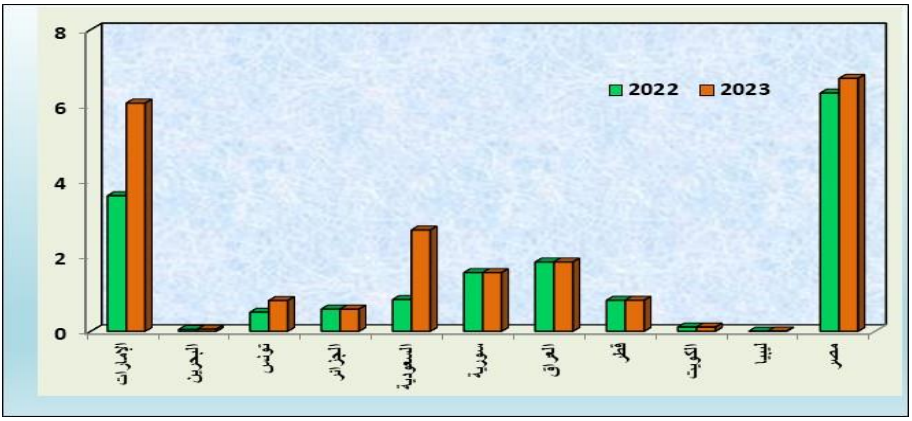


**المصدر:** الوكالة الدولية للطاقة المتجددة – تقرير احصاءات الطاقة المتجددة 2024.

الجدير بالذكر أن التعهدات التي تم إقرارها خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ "COP28" الذي عُقد في دولة الإمارات العربية المتحدة، بشأن زيادة القدرة الإنتاجية لمصادر الطاقة المتجددة ثلاث مرات ومضاعفة كفاءة الطاقة، تسهم في مضاعفة الطاقة المتجددة في الدول العربية بحلول 2030 بما يعادل حوالي 10 مرات القدرة الإنتاجية الحالية. ومن أهم هذه التعهدات، العمل من أجل زيادة إجمالي القدرات العالمية للطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة الكهرومائية إلى نحو 11 ألف جيجاوات في غضون 7 أعوام، على أن تؤخذ في الاعتبار "الظروف الوطنية" لمختلف الدول.

### 7. كثافة الطاقة

يدل مؤشر كثافة الطاقة في الدول الأعضاء الذي تم احتسابه بناء على كل من بيانات بنك المعلومات التابع للأمانة العامة حول استهلاك الطاقة الواردة في استمارة جمع بيانات الطاقة للدول الأعضاء وعلى بيانات صندوق النقد الدولي حول الناتج المحلي الإجمالي حسب تعادل القوة الشرائية الصادرة في شهر أكتوبر 2023 على أن مؤشر كثافة الطاقة في الدول الأعضاء (بعد استثناء سورية لعدم توفر البيانات) قد انخفض من 0.86 برميل مكافئ نفط لكل ألف دولار من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 إلى نحو 0.71 برميل مكافئ نفط لكل ألف دولار في عام 2023. ويعود هذا التحسن في هذا المؤشر إلى أن الناتج المحلي الإجمالي حسب تعادل القوة الشرائية في الدول الأعضاء قد ارتفع بمعدل بلغ 6.2% سنوياً خلال الفترة 2019-2023 وهو معدل أعلى من معدل ارتفاع إجمالي استهلاك الطاقة في هذه الدول خلال الفترة نفسها والبالغ 1.5%.

وهناك تباين بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بهذا المؤشر الذي يتراوح ما بين نحو 0.40 برميل مكافئ نفط لكل ألف دولار من الناتج المحلي الإجمالي في مصر في عام 2023 وحوالي 1.18 برميل مكافئ نفط في البحرين في العام نفسه، كما هو موضح في الجدول (1- 24) والشكل (1- 21).

**الشكل 1- 21**
**تطور كثافة الطاقة في الدول الأعضاء، عامي 2019 و2023**
**(برميل مكافئ نفط/ ألف دولار من الناتج المحلي الإجمالي حسب تعادل القوة الشرائية)**

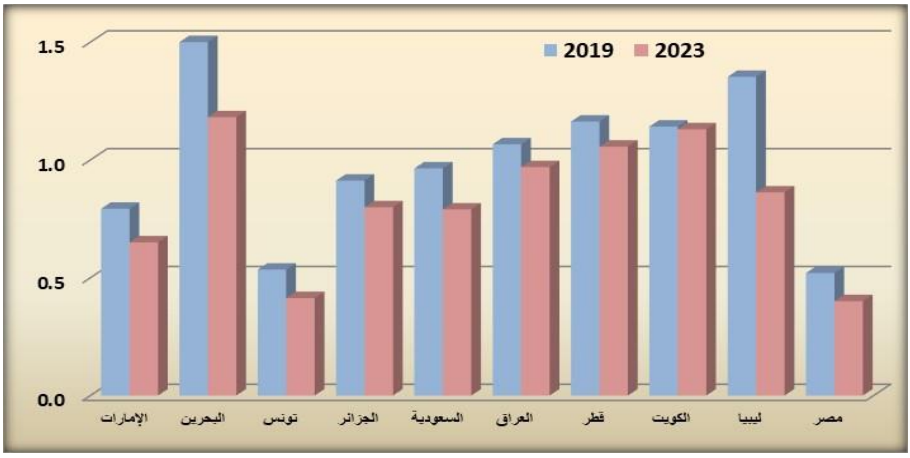


**المصدر:** مشتق من بيانات استهلاك الطاقة في بنك المعلومات لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول وبيانات الناتج المحلي الإجمالي في قاعدة بيانات البنك الدولي.

**الجدول 1-24**
**تطور مؤشر كثافة الطاقة في الدول الأعضاء، عامي 2019 و 2023**
**(برميل مكافئ نفط / ألف دولار من الناتج المحلي الإجمالي حسب تعادل القوة الشرائية)**

| | 2019 | 2023 |
|---|---|---|
| الإمارات | 0.79 | 0.65 |
| البحرين | 1.55 | 1.18 |
| تونس* | 0.53 | 0.41 |
| الجزائر | 0.91 | 0.80 |
| السعودية | 0.96 | 0.79 |
| سورية | غ م | غ م |
| العراق | 1.07 | 0.97 |
| قطر | 1.16 | 1.06 |
| الكويت | 1.14 | 1.13 |
| ليبيا | 1.35 | 0.86 |
| مصر | 0.52 | 0.40 |
| **الدول الأعضاء في أوابك** | **0.86** | **0.71** |

- بيانات عام 2023 تقديرية.
* جمدت تونس عضويتها في منظمة أوابك في عام 1987.
**المصدر:** مشتق من بيانات استهلاك الطاقة في بنك المعلومات لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول وبيانات الناتج المحلي الإجمالي في قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

## 8. الأسعار المحلية

قامت خمس دول من الدول الأعضاء بتعديل أسعار بعض المنتجات البترولية في أسواقها المحلية في عام 2023 وبنسب متفاوتة مقارنة بالعام السابق، وهذه الدول هي: الإمارات، السعودية، سورية، الكويت، ومصر. في حين استقرت أسعار المنتجات البترولية في الأسواق المحلية في عام 2023 عند المستوى الذي كانت عليه في عام 2022 في باقي الدول الأعضاء. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى قيام بعض الدول الأعضاء بتحرير أسعار الوقود خلال الأعوام الأخيرة عبر ربطها بالأسعار العالمية، حيث يتم تحديد معايير أسعار الوقود وفقاً لمتوسط الأسعار العالمية للنفط الخام ارتفاعاً أو انخفاضاً، وهو ما إنعكس بشكل إيجابي على الجانب الاقتصادي بهذه الدول. ويبين الجدول (1- 25) الأسعار المحلية المعتمدة في نهاية عام 2023 في الدول الأعضاء.

## الجدول 1 - 25
## الأسعار المحلية للمنتجات النفطية في نهاية عام 2023
### عملة محلية لكل لتر

| الدولة | العملة المحلية | غاز البترول المسال | | | | | | الغازولين | | | | | | كيروسين | زيت الغاز/ الديزل |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 25 رطل | 50 رطل | 12.5 كغم | 10 كغم | 25 كغم | 50 كغم | 62 اوكتين | 90 اوكتين | 91 اوكتين | 92 اوكتين | 95 اوكتين | 98 اوكتين | | |
| الامارات | درهم | 36.75 | 68.25 | 40.55 | | | | | | 2.77 | | 2.85 | 2.96 | | 3.19 |
| البحرين | دينار | | | 1.200 | | | | | | 0.140 | | 0.200 | 0.235 | | 0.180 |
| تونس* | دينار | | | 8.800 | | | | | | 2.525 | | | 2.855 | | 1.985 |
| الجزائر | دينار | | | 107.50 | | 215.00 | 430.00 | | 43.71 | | | 45.62 | 45.97 | 21.30 | 29.01 |
| السعودية | ريال | | | 19.85 | | | | | | 2.18 | | 2.33 | | 0.93 | 0.75 |
| سورية | ليرة | | | 3125 | 2500 | | | 8200 | 8500 | | | 9900 | | 6500 | 5550 |
| العراق | دينار | | | 5188 | | | | | 450 | | | 650 | 1000 | 150 | 750 |
| قطر | ريال | | | 15.00 | | | | | | 1.90 | | 2.10 | | | 2.05 |
| الكويت | دينار | | | 0.750 | | | | | | 0.085 | | 0.105 | 0.250 | 0.115 | 0.115 |
| ليبيا | دينار | | | 1.500 | | | | | | | | 0.150 | | 0.080 | 0.150 |
| مصر | جنيه | | | 75.00 | | 150.00 | | 10.00 | | | 11.50 | 12.50 | | 7.25 | 8.25 |

* جمدت تونس عضويتها في منظمة أوابك في عام 1987.

**خامساً: تطورات الأسواق العالمية للطاقة المتجددة والاستثمارات في تحولات الطاقة**

ارتفعت القدرة العالمية المضافة للطاقة المتجددة إلى مستوى قياسي جديد خلال عام 2023، حيث ارتفعت القدرة المضافة للطاقة الشمسية وطاقة الرياح بنسبة بلغت 38% مقارنة بالعام السابق لتصل إلى حوالي 470 جيجاوات. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى استمرار تسارع نمو القدرة المضافة للطاقة الشمسية لتصل إلى ما يزيد عن 330 جيجاوات خلال عام 2023، وتشير التقديرات إلى استحواذ الصين على أكثر من نصف هذا النمو. في حين تباطأ معدل نمو القدرة المضافة لطاقة الرياح البرية بشكل كبير خلال الأعوام الأخيرة، ولكن على الرغم من ذلك، فقد شهدت ارتفاعاً إلى مستوى يزيد عن 130 جيجاوات للمرة الأولى، كما هو موضح في الشكل (1 -22).

**الشكل 1 -22**
**القدرة العالمية المضافة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح**
**(جيجاوات/عام)**

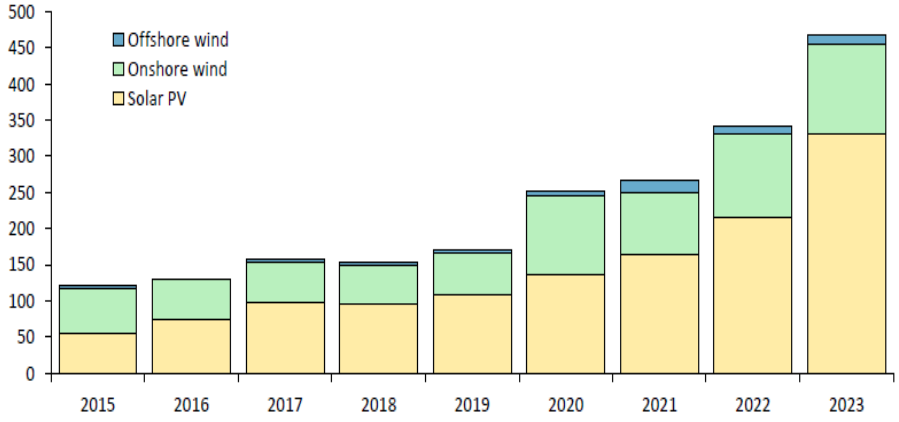


**المصدر:** RystadEnergy, Renewables & Power Trends Report, January 2024.

ووفقاً للتوزيع الجغرافي، استحوذت آسيا على الحصة الأكبر من إجمالي القدرة العالمية المضافة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بلغت حوالي 63% في عام 2023، وقد ظلت هذه الحصة ثابتة نسبياً خلال الأعوام القليلة الماضية.

تليها أوروبا بحصة 16%، وأمريكا الشمالية بحصة 13%. وتمثل المناطق الأخرى حوالي 9% فقط من الإجمالي العالمي، كما هو موضح في الشكل (1 -23).

**الشكل 1 -23**
**التوزيع الجغرافي للقدرة العالمية المضافة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح**
**(جيجاوات/عام)**

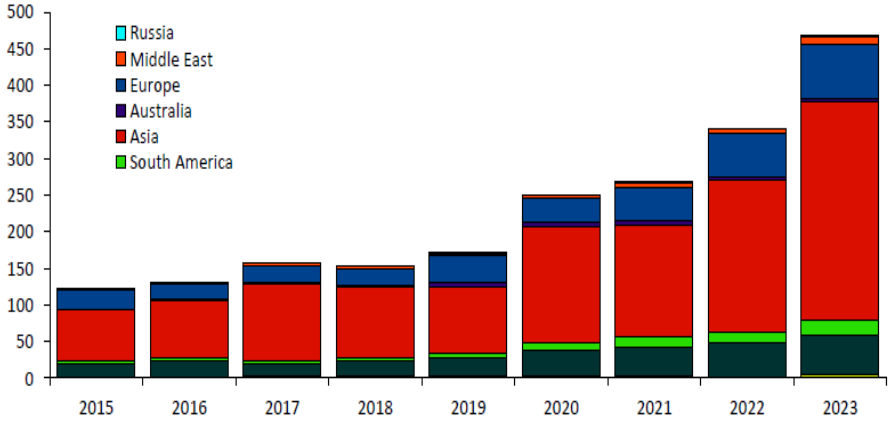


**المصدر:** RystadEnergy, Renewables & Power Trends Report, January 2024.

وقد اختلفت سلاسل توريد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بشكل ملحوظ في عام 2023. حيث تلقت سلاسل توريد الطاقة الشمسية دعم كبير من الإضافات الهائلة للقدرة التصنيعية في الصين. وفي المقابل، ظلت طاقة الرياح تعاني من مشاكل بسبب ارتفاع التكلفة، وتأخر التصاريح، فضلاً عن المخاوف بشأن ضمان الجودة. وفي هذا السياق، توقف تطوير مشروع Ocean Wind 1 ومشروع Ocean Wind 2 قبالة سواحل الولايات المتحدة الأمريكية استجابة لارتفاع التكاليف، لا سيما مع رفع الشركات المصنعة للمعدات الأصلية لمتوسط أسعار البيع للتوربينات خلال العامين الماضيين.

وأشار تقرير "الطاقات المتجددة" الصادر عن وكالة الطاقة الدولية في يناير 2024 إلى أنه من المتوقع زيادة التوسع في قدرات الطاقة المتجددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمقدار 62 جيجاوات خلال الفترة (2023 – 2028)، أي بوتيرة تبلغ أكثر من ثلاثة أضعاف فترة الأعوام الخمس السابقة، ويتوقع استحواذ

الطاقة الشمسية الكهروضوئية "PV" على أكثر من 85% من هذا النمو، يأتي ذلك إلى جانب مساهمة طاقة الرياح البرية والطاقة الشمسية المركزة "CPV". وسيتركز أكثر من ثلث النمو في السعودية، تليها الإمارات، والمغرب، وعمان، ومصر والأردن، وتمثل هذه الدول الست نحو 90% من إجمالي النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتُعد المزادات التنافسية هي الحافز الرئيسي لنمو قدرات الطاقة المتجددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تمثل نحو 35% من هذا النمو. وفي هذا السياق، تجر الإشارة إلى أن كافة دول المنطقة تقريباً نفذت مناقصات حكومية لشراء استثمارات خاصة في مجال الطاقة الكهروضوئية على نطاق المرافق أو طاقة الرياح البرية أو الطاقة الشمسية المركزة، ونظراً لوفرة موارد الطاقة الشمسية ووفورات الحجم الجذابة للمشروعات الكبيرة وظروف التمويل المواتية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد نتج عن هذه المناقصات بعضاً من أقل أسعار العطاءات للطاقة الشمسية الكهروضوئية على مستوى العالم.

وسيكون المصدر الرئيسي لنمو قدرات الطاقة المتجددة في المنطقة هي المشروعات الكبيرة المخصصة للتصدير في كل من السعودية وسلطنة عمان والإمارات. وفي الواقع، يمثل الهيدروجين أكثر من 13% من نمو القدرة المتجددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بفضل السياسات الحكومية لتحفيز تنمية التجارة. وستوفر موارد الطاقة الشمسية الكبيرة وتوافر الأراضي والبنية التحتية الحالية للموانئ ظروفاً مواتية لشحن الهيدروجين الأخضر الأكبر جاذبية من الناحية الاقتصادية إلى مراكز الطلب في أوروبا وآسيا.

ومن جانب آخر، ارتفعت الاستثمارات العالمية في تقنيات تحولات الطاقة في عام 2023 بنسبة 17% مقارنة بالعام السابق ليصل إلى مستوى قياسي جديد بلغ حوالي 1.8 تريليون دولار، وفقاً لتقرير "اتجاهات الاستثمار في التحول الطاقوي 2024" الصادر عن مؤسسة Bloomberg. تضمن هذا الإجمالي الاستثمار في مشروعات الطاقة المتجددة، وتخزين الطاقة، والنقل الكهربائي، والهيدروجين،

والطاقة النووية، وشبكات خطوط النقل الكهربائية، واحتجاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه، والصناعات النظيفة، وتوليد الحرارة من الكهرباء.

استحوذ قطاع النقل الكهربائي (المركبات الكهربائية وما يرتبط بها من بنية تحتية للشحن) على الحصة الأكبر من إجمالي الاستثمارات في تقنيات تحولات الطاقة بلغت 634 مليار دولار مرتفعة بنسبة بلغت 36% مقارنة بعام 2022، تزامناً مع التسارع المستمر في اعتماد السيارات الكهربائية على مستوى العالم. يليه قطاع الطاقات المتجددة (يشمل طاقة الرياح والطاقة الشمسية والوقود الحيوي وغيرها من مصادر الطاقة المتجددة) بحصة 623 مليار دولار محققاً نمواً بنسبة 8% على أساس سنوي، ثم قطاع شبكات خطوط النقل الكهربائية التي تربط عدد كبير من محطات التوليد بالأحمال على مساحات واسعة بحصة تصل إلى 310 مليار دولار، وقطاع توليد الحرارة من الكهرباء بحصة تصل إلى 63 مليار دولار، وقطاع الصناعات النظيفة بحصة 49 مليار دولار. بينما استحوذت باقي القطاعات (تخزين الطاقة، الطاقة النووية، الهيدروجين، احتجاز الكربون وتخزينه، والشحن النظيف لتحسين كفاءة الطاقة في السفن وتقليل التأثير البيئي) على حصة بلغت حوالي 90 مليار دولار، كما هو موضح في الشكل (1 – 24).

**الشكل 1 -24**
**الاستثمارات العالمية في تحولات الطاقة، وفقاً للقطاع عام 2023**
**(مليار دولار)**

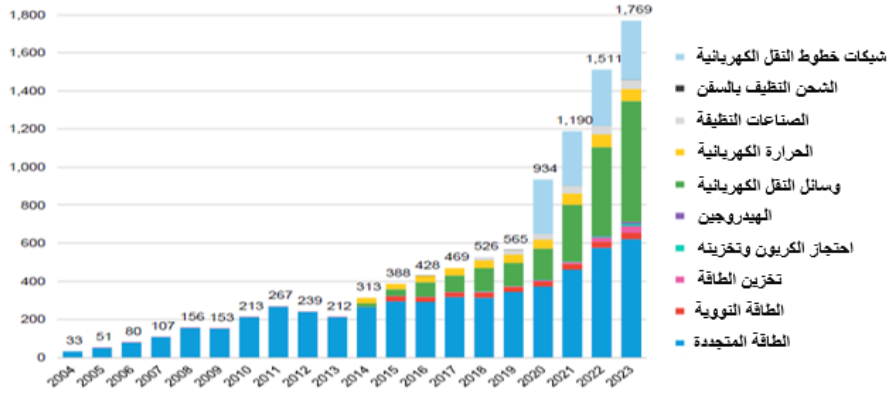


**المصدر:** Bloomberg, Energy Transition Investment Trends 2024.

وفيما يخص التوزيع الجغرافي، سجلت الصين أعلى مستوى للاستثمارات في مجال تحولات الطاقة خلال عام 2023 بلغ 676 مليار دولار – أي ما يمثل 38% من إجمالي الاستثمارات العالمية، تزامناً مع استمرار انتعاش الاستثمارات في قطاعي الطاقات المتجددة والسيارات الكهربائية. وظلت الولايات المتحدة الأمريكية ثاني أكبر وجهة تمويل لتقنيات تحولات الطاقة، باستثمارات بلغت حوالي 303 مليار دولار، وقد أصبحت التأثيرات الإيجابية لقانون خفض التضخم محسوسة، وتقلصت حجم الفجوة في الاستثمارات مع الصين. أما دول الاتحاد الأوروبي فقد بلغ إجمالي استثماراتها نحو 341 مليار دولار، ومن ثم فإنها قد تأتي في المرتبة الثانية قبل الولايات المتحدة، إذا تم التعامل معها كمجموعة واحدة. هذا وقد حافظت ألمانيا على المرتبة الثالثة عالمياً باستثمارات بلغت قيمتها حوالي 95.4 مليار دولار، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تنامي سوق السيارات الكهربائية، يليها المملكة المتحدة باستثمارات بلغت 73.9 مليار دولار، مما يعني أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة استثمرت مجتمعة أكثر من الصين في عام 2023، وهو وضع لم يكن سائد في عام 2022. وتأتي البرازيل واليابان والهند باستثمارات تزيد عن 30 مليار دولار في كل دولة، كما هو موضح في الشكل (1 – 25).

**الشكل 1 – 25**
**الاستثمارات العالمية في تحولات الطاقة، وفقاً للدول عام 2023**
**(مليار دولار)**

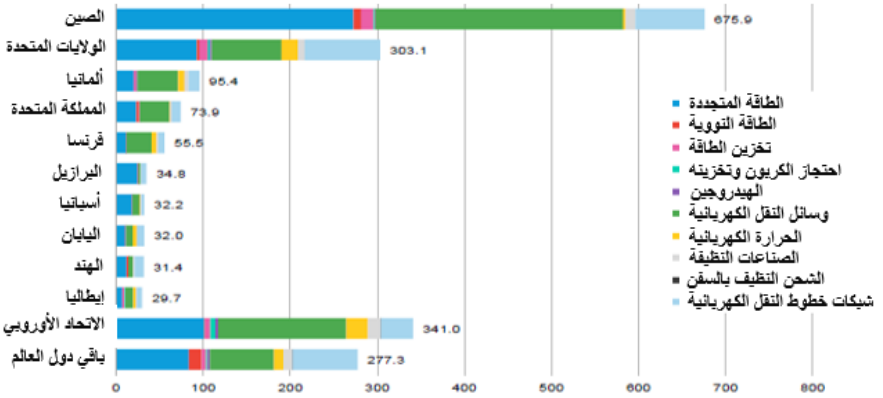


**المصدر:** Bloomberg, Energy Transition Investment Trends 2024.

وأشار تقرير مؤسسة Bloomberg إلى أنه للمضي قدماً في المسار الصحيح لتحقيق صافي انبعاثات صفرية عالمياً، تحتاج الاستثمارات العالمية في مجال تحولات الطاقة إلى متوسط يبلغ حوالي 4.84 تريليون دولار بين عامي 2024 و2030، أي نحو ثلاثة أضعاف ما تم استثماره خلال عام 2023. يتم توجيه 79% من هذه الاستثمارات إلى قطاع النقل الكهربائي وقطاع الطاقة المتجددة والشبكات الكهربائية، لتتضاعف استثماراتها إلى حوالي 1.81 تريليون دولار و1.32 تريليون دولار و700 مليار دولار سنوياً على التوالي مقارنة بمستويات عام 2023. ومن المتوقع أن يصل إجمالي الاستثمارات العالمية في مجال تحولات الطاقة إلى حوالي 6.59 تريليون دولار سنوياً خلال العقد القادم، وإلى ما يقرب من 7.60 تريليون دولار سنوياً خلال العقد الذي يليه، كما هو موضح في الشكل (1 – 26).

**الشكل 1 -26**
**الاستثمارات العالمية في تحولات الطاقة في عام 2023، مقابل الاستثمارات السنوية المستقبلية المطلوبة وفقاً لسيناريو صافي الانبعاثات الصفرية**
**(مليار دولار)**

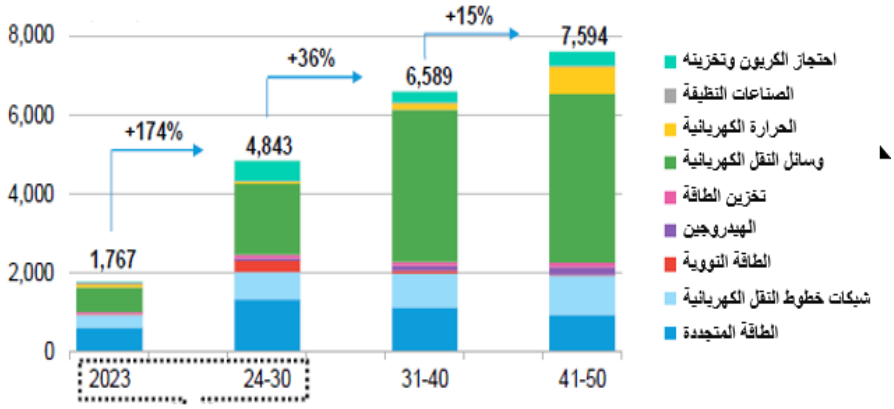


**المصدر:** Bloomberg, Energy Transition Investment Trends 2024.

**سادساً: الهيدروجين كوقود للمستقبل**

تتمتع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بظروف وموارد مواتية لإنتاج هيدروجين منخفض الكربون بتكلفة منخفضة نسبياً، بفضل مزيج من الإمكانات العالية للطاقة المتجددة، والمساحات الكبيرة من الأراضي المتاحة، وفرصة الاستفادة من البنية التحتية الحالية للنفط والغاز الطبيعي، والقرب الجغرافي من الأسواق الرئيسية، وهو ما قد يمكنها من الاستحواذ على حصة كبيرة من اقتصاد الهيدروجين المستقبلي. ويشير تقرير "خارطة طريق التدابير التمكينية للهيدروجين منخفض الكربون في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" الصادر مؤخراً عن المنتدى الاقتصادي العالمي، إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تمتلك القدرة على إنتاج ما يصل إلى حوالي 1088 مليون طن سنوياً من الهيدروجين، وهو ما يعادل نحو 27% من إجمالي إمكانات الإنتاج العالمية. وعلى الرغم من أن الإمكانات التقنية والاقتصادية الفعلية قد تكون مقيدة في الواقع العملي بمجموعة متنوعة من العوامل، مثل جاذبية مناخ الاستثمار، وتوافر القوى العاملة الماهرة، فإنه من المرجح أن تكون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ذات قدرة تنافسية عالية لإنتاج وتصدير الهيدروجين منخفض الكربون، كما هو موضح في الشكل (1 – 27).

**الشكل 1 – 27**
**منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ـ إمكانات تقنية عالية لإنتاج الهيدروجين بحلول عام 2050، (مليون طن/سنوياً)**

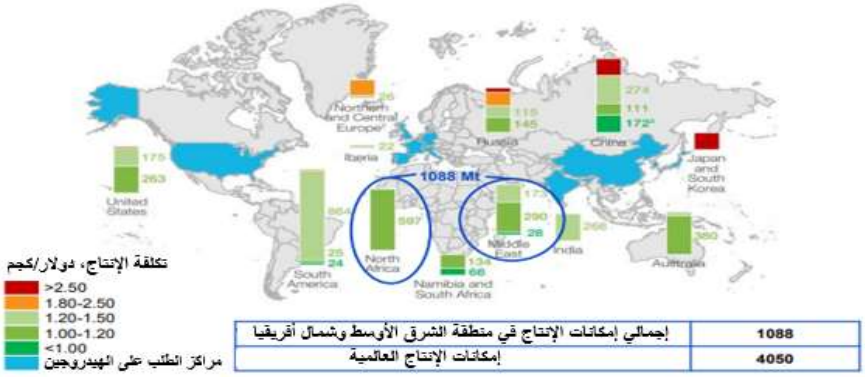


**المصدر:** Hydrogen Council.

وسيساهم الهيدروجين في حفاظ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على دورها المهيمن في اقتصاد الطاقة العالمي. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنه من المتوقع ارتفاع الطلب العالمي على الهيدروجين بنحو أربعة أضعاف بحلول عام 2050 ليصل إلى حوالي 388 مليون طن سنوياً، ويتركز في قطاعات توليد الطاقة والطيران وصناعة المواد الكيميائية وصناعة الحديد والصلب، وفق سيناريو صافي الانبعاثات الصفرية لوكالة الطاقة الدولية التي تتوقع بدورها أن يكتسب حجم سوق الهيدروجين العالمي زخماً بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ نحو 9.3% خلال الفترة (2024 – 2030). كما يتوقع ارتفاع الطلب العالمي على الهيدروجين منخفض الكربون بحلول عام 2050، في مقابل انخفاض حاد في الطلب على الهيدروجين الرمادي المنتج عن طريق معالجة الميثان بالبخار دون استخدام تقنية احتجاز الكربون وتخزينه (CCS)، بسبب السياسات المناخية الصارمة بشكل متزايد، مثل تعزيز خطط فرض الضرائب على الكربون والتزامات الطاقة النظيفة، كما يوضح الشكل (1 – 28).

**الشكل 1 – 28**
**تطورات الطلب العالمي على الهيدروجين، وفقاً للقطاع**
**حتى عام 2050، (مليون طن/سنوياً)**

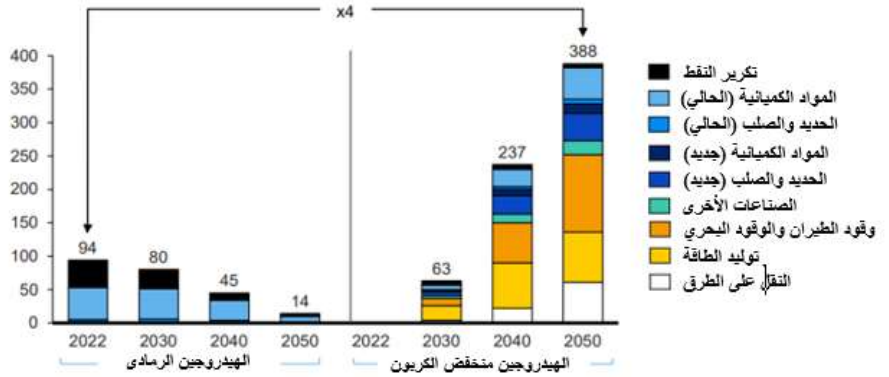


**المصدر:** IEA, Grand View Research.

والجدير بالذكر أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتمتع بموقع استراتيجي مميز يتيح لها تلبية احتياجات الإنتاج لحصة كبيرة من الطلب العالمي

المتوقع على الهيدروجين عبر أسواق متعددة، أبرزها أوروبا وآسيا. كما تملك المنطقة العديد من المزايا في سلسلة قيمة الهيدروجين منخفض الكربون، بما في ذلك توافر الموارد والبنية التحتية القائمة والأسواق المحلية، مما يؤهلها لبناء صناعة الهيدروجين منخفضة الكربون، كما توضح النقاط التالية:

**أولاً: إنتاج الهيدروجين،** يساعد توافر مصادر الطاقة المتجددة وإمكانية تخزين الكربون على تعزيز مكانة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كمنتج للهيدروجين منخفض الكربون.

**ثانياً: النقل والتوزيع،** تساهم كل من البنية التحتية القائمة للموانئ وخطوط الأنابيب المتطورة بشكل كبير، وقدرات التصدير، والموقع الجغرافي، والاتفاقيات الخاصة بالممرات التجارية مثل بيان العمل الصادر مؤخراً بين القطاعين العام والخاص خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28) بشأن ممرات التجارة عبر الحدود في مجال الهيدروجين ومشتقات الهيدروجين، في تسهيل عمليات نقل وتوزيع الهيدروجين منخفض الكربون من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

**ثالثاً: الطلب المحلي والتصدير،** يمكن أن يساعد استغلال الصناعات المحلية القائمة في تأمين الطلب، إلى جانب الطلب العالمي الناشئ من أوروبا وآسيا في المقام الأول. حيث تتمتع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بإمكانات سوقية محلية كبيرة للهيدروجين مثل صناعة الأسمدة، وصناعة الحديد والصلب، وصناعة وقود الطائرات. يذكر أن الاتحاد الأوروبي سيمثل السوق الأكثر جدوى لدول شمال أفريقيا، في حين ستكون دول شبه الجزيرة العربية في وضع أفضل لتلبية احتياجات سوق الهيدروجين الآسيوي.

وأشار المنتدى الاقتصادي العالمي إلى أن هناك ست دول ستقود عملية تطوير الهيدروجين منخفض الكربون في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي السعودية والإمارات ومصر وقطر وسلطنة عُمان والمغرب، وتتمتع جميع هذه الدول بظروف حالية مواتية لتطوير إنتاج الهيدروجين المنخفض الكربون، بما في ذلك توافر مستوى جيد من البنية التحتية القائمة للبناء عليها، والقوى العاملة الناشئة.

كما أشار المنتدى الاقتصادي العالمي إلى أن الإطار الرئيسي لمبادرة تسريع الهيدروجين النظيف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يواجه ستة عوائق رئيسية يجب التغلب عليها بهدف الوصول إلى سوق هيدروجين متجدد واسع النطاق، وهي كالتالي:

**أولاً،** ضمان الوضوح بشأن كثافة الكربون والسلامة والمعايير الفنية والشهادات لمشروعات الهيدروجين عبر سلسلة القيمة.

**ثانياً،** إزالة عوائق التكلفة والحواجز التنظيمية أمام الإنتاج ودعم قابلية تمويل مشروعات الهيدروجين للمستثمرين.

**ثالثاً،** التركيز على الابتكار والبحث والتطوير لتحسين القدرة والتكلفة والكفاءة للمحللات الكهربائية ومصادر الطاقة المتجددة وتقنيات احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه.

**رابعاً،** تعزيز الطلب من خلال مشروعات الهيدروجين الكبيرة لضمان ارتفاع الإنتاج، والاستفادة من الأهداف المحلية والدولية لخلق طلب مستقر وطويل الأجل.

**خامساً،** تسريع الوتيرة البطيئة لتوسع نطاق الهيدروجين وتطويره لدفع وفورات الحجم وتنسيق النظام البيئي.

**سادساً،** إزالة العوائق أمام الإنتاج ونشر الآليات لضمان الإسراع في إنشاء اقتصاد منخفض الكربون بالهيدروجين.